

کتابخانه  
جامعہ شریعت  
اسلامیہ



۴۲۱

مجلس شورای ملی  
کتابخانه مجلس شورای ملی  
تعمیق بر سوره شمع  
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی  
مؤلف  
جلد ( ۴۲۱ ) از کتب ( خطی ) اهدائی  
کتاب  
تعمیق بر سوره شمع  
کتابخانه مجلس شورای ملی  
خطی اهدائی  
مجلس شورای ملی  
اسلامی  
۴۲۱

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب تعمیق بر سوره شمع	
مؤلف	جلد ( ۴۲۱ ) از کتب ( خطی ) اهدائی
شماره ثبت کتاب	۷۱۱۲
۷۶۹۸	

خطی اهدائی  
کتابخانه مجلس شورای ملی  
اسلامی  
۴۲۱



۴۳۱

مجلس شورای ملی  
کتابخانه مجلس شورای ملی  
تألیف: ...  
موضوع: ...

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: تحقیق بر سوره شمع	
مؤلف: ...	جلد: ۴۲۱
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	
شماره ثبت کتاب: ۷۶۴۱	۷۱۱۸

خطی اهدائی  
کتابخانه مجلس شورای ملی  
اساسی  
۴۳۱





حجتیه است و باینکه آن بقیه علی الاخره کیهن را تمام الرافع لموضع الطريق الاول کله  
 صلی باطنی است المستقیم ثم بان ان کان محشاً فالاجزاء فی مقصود و کلک الحی و رفیع عدم  
 الاجزاء کما فرغ الاصول الیوم لان یل ریف من الخارج علی الاجزاء و التحدید فی قولی  
 هو من افروغ منها انه لو صلی فی جمل البیتة و هو لا یعلم وقد اخذ اسم لم یفهم و لم یفهم  
 ما ولهم حال و الحکم بالافعال و عدم ما یجوز ان و منها انه لو صلی فی جمل اخذ فرغ و فی  
 السلیق من یجوز الی حال مع احتمال جریان یلم عدم و الظاهر ان فکره بالتکلیف  
 للصحیح و الفانی الترتیب فی اسوق نقال انتر و صفتها فی علم انه مبتدیه فی  
 ان یلم عدم لان انما استقد و منها انه لو صلی فی جمل و فرغ فی موقف لم یلم  
 احتمال جریان یلم عدم فالحکم بالتکلیف شکل بعد ما علم من الاجزاء ان اسوق انما  
 علی یلم عدم فان جریان یلم عدم فلهذا انما یلم عدم بالتکلیف و لا یجوز یلم عدم  
 الحسب کما انتر و منها انه لو صلی فی جمل اخذ فرغ من جمل و لا یلم عدم الغالب علی یلم عدم انما  
 من بعض الاجزاء جواز الصلی کثیر فی الصحیح لا یس الصدوة فی الغوا و البی و فی بعضه  
 لرض ان عدم حقی فالحکم فیها غیر یلم عدم قال اذا کان الغالب علی یلم عدم  
 فلهذا انتر و الحسن الصحیح کما یلم عدم فی الغوا الا ما صنع فی لرض الحی زا و ما علی جنبه  
 و کثیر و فی الغور یا کما یلم عدم فی حقه و حقی فی الطريق بطریقه کثیر و یلم عدم و جزیئاً



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين اجمعين الى يوم الدين  
وبعد فيقول العبد العاصي بن زين العابدين المعروف ان هذا ما كتبه على شراحيه كانت  
احضره بن راسيخ شيخ اشباح شيخ من نضر الانصار روى له قوله الفصل الاول  
في النفل الواقع في الصلوة وهو ما يخرج عنها وسواها من اقول مقتصر بها لمخطف  
قوله او شك على المجرور كما يستدل به في شرح عبارة الله عز وجل  
بعض عطف على الخبر نظر الى ان الشك هو نفل فكيف كان فالمراد بخلع الوضوء في قوله  
ان المراد به النقص فمعهم ان المراد بالف وهو ما ذكرنا اوله لان المراد به ما يحكم به  
مع الصلوة واخره بالطلوع واخره بالحكم ككثير من الجمع بين الكل ما ذكرنا  
وج قال سبب الوضوء كقيامه فيمكن عطف على المجرور من ان تلفظ والمراد به الفصل  
فتارة يؤخذ متعلقه بطلوع وتارة يؤخذ متعلقه بقيد فصاعدا فيجب في الفصل  
المقيد فاقبل الكلام في الصلوة اعم فلا بد ان يكون قاصدا العزائم ترك التمسك وانه الصلوة  
وانه في قوله فالمراد بالخلع العبد في الصلوة ليس مطلق فعل شي او ترك فعل  
اليه بل هو مع القصد الى الصلوة والمختر والمراد به ما يحكم به في كل وقت قوله

انه العبد في فعل شي من واجبات الصلوة عاذا فقد اقبل صوته شرط كان ما اخبره او غيره  
او كيفية او تركه اقول لا يخفى انه لا يتحقق العدا مع الحكم من شرطه فلا يصلو فاليه كان  
عاذا الحكم الكسفي النافع يظهر من كون اليه عاذا حقيقة وهو بعيد ثم لا يخفى ان  
الصلوة ليس هي العدا وان كان يحكم في بعض الاحيان وكيفية كذا ذكرنا غير محتاج الى التل  
ضرورة انتفاء الشبهة بما يعبر فيه في المدرك من الاستدلال بالاجماع ليس في قوله  
لا وجه لاستدلال بعضهم كما صاحب المجاهر بان التفرقة بين الف والتمسك ان لم يرد قسم الوجه في  
الصلوة الى الجزء والشرط ومراعاة ادرج الكيفية في الجزء والترك في عنوان الشرط هو كذلك  
فقوله وكذا الوضوء لا يجب له تركه او ترك ما يجب عليه لوجوبه اقول فلا يبرهن ان الجاهل  
كالعامة سواء كان مقتصر او قاصدا في الخبر كدور الاجماع عليه وكذا في الجملة الثاني في  
شرح الالفية والرسيل على الالف مضاف الى ذلك ان الشبهة متغيرة بانتفاء ما يبرهنه  
وحكم به عدم الدعاء في بعض الاحيان كما نفى عنه عدم اعتبار ذلك الشبهة في  
الي في قوله بعض من ان الفاق التمسك بالعامة للمراعاة اوله لا غير مكلف فاسد كما لا يخفى  
واضعف من ذلك ان الفاق مطلق اليه والاعمال من المدرك في مجمع البرهان وعنه  
المدرك لانه قال في القام ان الاظهر عدم عاذا اليه لا لقوله لوجهه على اليه في غير  
المقتصر لفظه وذكر في باب الطهارة الملاقاة كلام الاصحاب بقضائه لافق في العلم







الذي يضاف فيه ادراكه او البصر او موضع الشهود فلا اعلم عليه القول لا يفرض ان لم يكن المقام  
مقتضا لذلك فله اسئلة فالكلام تارة تقع له نسبة الى الاعلة واخرى لنبية الى القضاء  
الحق في المقام الاول لزوم الاعلة بحسب مقتضاها لا يصح ان كان هناك طريقا اخر  
ان لا يلزم الاعلة في البرهان تكون واقعة والاعلة عدم الاجزاء وكل الحق في المقام  
الثاني لزوم القضاء وعلى هذا فلو دل دليل على عدم الاعلة فهو كاشف عن كون الحق  
يكن معتبرا بحسب الواقع وان كان اعتبار مقتضا بصور العلم ويمكن ان يقال ان  
دليل الاجزاء كاشف عن مجبوتية الملة به وان لم يكن مطلوبا ويمكن ان يقال ان الملة  
في حق العاجز هو القدر المشترك الذي ثبتت تقييده في حق غير العاجز وهذا هو المستقر  
مع دليل الاجزاء وهذا الوجه يمكن تصحيحه على المعتمد بالجملة والاختلاف فنقول قوله  
لكن عليه كاشف عن ان الصلوة في حق العاجز مع قطع النظر عن البراءة والاختلاف فثبت  
في القدر المشترك لانه ثبت في حق غير العاجز ان المراد منها حصول الصلوة مع البراءة  
مع الاختلاف وثبت في حق العاجز ولو في حق تقييدها بآية على ما لها فلفظ الصلوة  
مستعمل في المركب للبرهان لانه المراد في حق غير العاجز هو المركب مع الخصوصية ولا ينافي  
ذلك في غير العاجز ممنوعا عن غير نفسه عما لا يكتف في حق المركب للبرهان وهو ما يقتضيه  
لفظ عاجز التقوية ما كان قاعدا غير نظير ذلك في غير فافهم هذا كذا اذا استعمل في الذكر

عدم الاعلة في حق العاجز ولو دل دليل على ان من قبل التوكل على الله او على غيره عليه السلام  
فالحق انه لا يستفاد منه الا كونهما جزءا في المحذور لا عدم الجزئية فلا ولكن لما لم يكن في باب  
الصلوة اطلاق كما قرره محققا للصلوة بغير عموم الجزئية ولا يجوز ذلك البراءة لانه جريانه  
موقوف على ان يكون من انما عنونا اذ في مقام البراءة ذكره في غير ما يصح للموضوع فانما لم  
يصل البراءة فان لم يصح ان كان في الوقت يجب عليه الاعلة لقاعدة الاستقلال  
وهذا لما لا يخفى من القضاء في الكلام في هذا الحكم فانه داخل تحت القاعدة واسمها الظاهر  
التي لا يمكن التوقف عن ان لا يكتف عن مقتضى الاصول انه لا بد من لقاعدة التبرؤ في  
في حق غير العاجز تكون حاشية على الصلوة المذكورة في غير واحد من الاماكن  
مقتضى صحة زيارته على وجهه بغير سلام لانها الصلوة لا بد من غيرة الطهور وقت  
والقبلة والركعة وسبعة بغير عدم الاعلة والقضاء على مورد لاهلنا بزمها  
باب قاعدة الاستقلال الخلف وهو الاحتلال بالصلوة لا في تقييدها على ان يارادها  
عامة بعم القضاء وقدر الخوض في قدر الحديث بغير تقييدها امرين في القول جميعا في  
في تخصيص الركعة وجميعها من الاركان ان الملة الباقية لا يتصور فيها الاحتلال الموجب  
للاعلة اما التبرؤ والنية فانه لو خبر بما لم يتعد الصلوة واما ايقام التبرؤ في  
فلا بد للاختلال به احتلال بالركعة فذكر الركعة مع غيرة وانيته لانه لا ينافي هذه اذ











حقا فليحاطل ان الضوء لهين ما ذكرناه في بقية الثالث اصل لما في المحرر الى ان  
 جابلا الى بعد العرف ان القول بصحة وضوء وجهه واضح الرابع قول  
 اعضاء الضوء بالانفس المصنوعة في حال رارة اوسع فيكون اوسع بالانفس  
 وجهه ان اوسع غير ان اوسع اوسع بالانفس وهو مستند في اوسع بالانفس  
 هو حق لما في استند للمحرم ليس محرم وان كان سبب فلا مانع من وضوءه ومنه  
 اوسع بالانفس محرم وهو اوسع على المسح على الغرض من نفع تنظيف كما ورد في  
 لو كان القياس في اوسع كان سبب اصل اوسع ظاهر فاذا ثبت ان الغرض من  
 ايضا هو وضوء في البدن فيكون محرم مع الغرض من اوسع المذموم من ان سبب  
 المحرم لا يكون محرم وهو خلاف ما في الاصول فالاولى ابناء الوجهين على ان  
 يخرج عن كون حقا لما في كالم لا فان كان الاول فالوجه الصريح والاولى البطلان  
 قوله ان اوسع لا يعلم ان الجدية تنص في علم بعد ازا كان في يد علم اوسع  
 سوق المسلمين فان اخذ في غير علم او وجهه مطروحا على اصله اقول لا فلا  
 بواجبات اصله اما ان يكون احفظ عقلا او شرعا او من جهة عند اصلا فالاول لا يعقل  
 الاجزاء وكذا الثالث واما الثاني في تفصيل فان كلف بطلان الطريق اوسع في  
 حال العذر العقلا في تصور في الاجزاء كحسبها بالظاهر المستصحب ثم ان عدم

حجة الاستصحاب وان كان ينبغي تطبيقه الى اخره فيصير العلم الرافع لموضوع الطريق الى  
 كحسبها بالظاهر المستصحب ثم ان اذ كان محمدا فلا جرم في تصور ولكن المحرر في عدم  
 الاجزاء كما في الاصول اللهم لان يدل ليس الخارج على الاجزاء اذ انما قد يتناول  
 هذا في غير شأنه ان لو صحت في جلد الميتة وهو لا يعلم وقد اخذ من علم وهو محرم بصحة  
 مادام جابلا والحكم بالاعانة وعدمها بغير انفس اوسع منها ان لو صحت في جلد اخذ من  
 المسلمين من يجهول الحال مع احتمال جريان العلم عليه والظاهر انه محرم بالتكثير  
 للصحيح في الحفاف الترتيب في سوق فقال شره وصرفها من قطع الميت بغيره في سوق  
 اما على علم لانه اماره مستند منها ان لو صحت في جلد طريق في سوق المسلمين مع  
 احتمال جريان العلم عليه في الحكم بانه ميتة شكل بعد علم من الاخبار ان سوق اوسع  
 على علم فار علم جريان العلم عليه في الحكم بالتكثير ولا جرم في يد علم  
 لمسته كما توهم ومنها ان لو صحت في جلد اخذ من علم لانه لا خلاف على علم المسلمين  
 من بعض الاضاف جواز اصل في في الصحيح لا بأس بالصل في فرا البعث وفي صنع في  
 الاسلام فت فان كان فيها غير علم لانه لا خلاف ان الغالب عليها لمسلمون فلا بأس  
 وفي الحسن والصحيح كره اصل في الفراء الا ما صنع في ارض الحجاز او ما علمت من ذكره في  
 القور ليس كره عن غيرة وجبت في الطريق مطروحة كبر لمعها وجزء وجبها وبها







فيلزم ان يصح فيها ولو لم يكن فيها ما لا يوجب خلاف مستند الحكم الذي يوجب ان لا يشترط هذا  
 العزلان فلا يصح الحكم بصحة الصلوات وكيف كان فيمن فزع منها الصلوة في موضع غير محرم  
 انما وجب ما جعل فيه بالامار الشرعية لم يكتف في غير موضعين بالصلوة في الصلاة لزوم  
 الدعاء نظر الى طلاله قاعدة الاجزاء وفي المدة كذلك مقتضى بيني الامور في غير موضعين  
 وان لولا الاجماع لكان فضيلة قواعده لسلام نامة وصحة الصلوات وعدم الاعادة ولا يفتقر  
 الموقفة لانها مخصوصة بالصحة الدالة على عدم الاعادة فيما اذا صلي وفوقه عذبة انما  
 او كلف في سنن وهو لا يبعد فيكون حديثه لا يقدح في صحة العارض ودفعه ان يكون  
 في الصلوة بغير اتماعها من جهة النية بدفعه بان حكم الله ان لا يعدم الاعادة في كل مرة  
 النية لا تقام على وجه كونها العذر كما لا يوجب تسليم الحكم بعدم الاعادة من جهة النية  
 كما في الاصل في تحقيق الحكم ان مقتضى الحديث المذكور عدم لزوم الاعادة في كل مرة  
 او الاجماع عليها ممنوعة لعدم ورودها في قوله الله ومنها ما لا يصح في كل مرة واما ان  
 مبهلات ولا اشكال في بطلان الصلوات وعلى نيل عدم الحكم وهو مقتضى الاجماع على  
 لزوم الاعادة لا الفرق بينهما في عدم وجهها في الدير باعتقاد انما قطع اوقع في سنة او فيها  
 لا يوجبها باعتبارها وانما يوجبها في الاصل لا يوجبها في الاجزاء والاصل في تقديره في  
 الشريعة يقتضي عدم الاعادة قوله والله ما اقول المراد به ما يعم النية والمراد به كما في الموضع

بما

المراد به ما يتعلق بالاجزاء المبدية او الصورة كالمولات ونحو ذلك المراد به ان يكون الزك  
 مستند الى مطلق ما استندت حركاته في وقت لم يفتقر الى مطلق ما استندت حركاته  
 هو كونه متعاقبا والظاهر دخول تحت ما دل على عدم اعادته انما اذا ارادتها  
 وقته فالزوم الحكم من انما كونه لها لعلها لا يوجب الاعادة اشكال في عدم دفعه تحت الزك  
 الفروض لان الزك غير مستند الى النية اطلاقا منها فالزوم الحكم من كونهها بالنية في كل  
 او قصر في الصلاة بمثل الذي في الموضع لان الزك لا يستند الى النية ومنها ما لا  
 من الصلاة في كل مرة هو كونهها في كل مرة لانها لم يفتقر فالتفاهر انما يوجب الزك في كل مرة  
 وربما يظهر من جملة ان لولا الذي في الموضع فالصبر يقتضي عدم الاعادة ان امره حينئذ  
 امره كما يحل في ان لم يفتقر الى مطلق الصلوات وان اعادها فاختار ان لا يلوها بعد  
 لزوم الزك في الفريضة وان لم يات مع الزم الاخلال بالترتيب في ربه كما في صاحب الخبر  
 ان قال مقتضى وجوبه في كل مرة لانها لا يفتقر الى النية بدفعه في الديرين من لا يفتقر الى النية  
 الترتيب في رفع اليد عن عدم الزك وقته انما لا يفتقر الى النية بل لا يفتقر الى النية في كل مرة  
 وكيف كان فالسنة من القواعد الشرعية عدم لزوم الاعادة اذا وقع الاخلال في  
 الفريضة ولزوم الاعادة اذا وقع بها ودفعه في الحديث فيما اذا فزع من الصلوات والاصل  
 يقتضي ان لا يفتقر الى النية لان الزك ليس بنية انما يتحقق عرفا اذا فزع من الصلوات











كان سجدتين ثم زاد سجدة اخرى من غير زيادة الركوع فانه يقع كذا ايضا فلا ريب انما  
 يخرج فيه ويخرج الاستدلال المشهور ايضا بما مر من سجدتين فاما قال سالت يا ابي عبد الله  
 عن الرجل يسجد ركعة قال يستقبل بركعة ثم كل ركعة من ذلك موضعين على ان يطهر من  
 الاستقبال استقبال الصلوة وان يقول اما نضع كون استقبلنا انما هو في استقبال  
 الصلوة فيحصل ان يكون المراد استقبال الركوع خاصة وانما خير بان يرد بها الاستقبال  
 للاستدلال في الجائز فانهم اجمعون ان لا يكون استقبال تلك الركعة في الدعاء فيها  
 ارادة استقبال الصلوة كركعة شيع وهو غير بعيد كما كانت رايه في قوله واليه عني  
 من ركعة فيها بعدوا في هذا البطلان هنا ايضا لدون ذلك الامر من نفسه ان ركعة في الجائز  
 معا ووجه الركعة او وقت الزيادة في القاعدة لا تتغير الصلوة اليه في  
 وربما تكلفهم تقاعد الاستقبال في ركعتين والماضي عن شيخنا في هذا القول  
 والبيان انما في بعض خصوصيات التبعين او مطلقا فهو مكان في بعض قولهم وكذا لو  
 زاد في الصلوة ركعة او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين  
 بركعة في الركعة او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين  
 يقتصر الصلوة لعمالة البراءة في غير الركعة او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين  
 الركعة او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين

منه

انما يكون انما هو في استقبال الركعة او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين  
 فلو ان الزيادة كانت في غير الركعة او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين  
 خرج ركعة التكبير ونفسه القيل لم يقصر الركوع ودعوى من يقول ان الحكم الزيادة في ركعة  
 لا وجه لها من حيث ان المقدم فيها مطلق الاضلال الى جعل الزيادة او نقصانها  
 معارضة بما دل على البطلان بالزيادة مطلقا سواء كان من حيث لم يصح زيادة ركعة  
 اذا استيقن ان زيادة ركعة لم يصح بها في ركعة او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين  
 في تقدير الركعة في ركعة او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين  
 لطواف صلوة لا يثبتها في ابطال الزيادة ودعوى من يقول وجوب الركعة في ركعة او ركعتين  
 في الركعة او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين  
 الاخير منها ما يدل على وجوب الركعة بالزيادة مطلقا وذلك في تلك الركعة او ركعتين  
 اثباتا بغير الزيادة وشرطه عدم الصلوة في ركعة او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين  
 لا جواز في ركعة او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين  
 لانه انما يثبت بين ركعة او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين  
 بالركعة او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين  
 غير مطلق فلو ان الزيادة في ركعة او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين

رواية







فقد تم في هذا الموضع الكيفية التي هي في حقيقة كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 جبرين في واقع من حقيقة علمية لهم في حقيقة كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 جازية في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 النكاح لا يجرى في حقيقة كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 ثم يصلي وهو كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 الجبر في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 ان هذه الجبرية كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 المعزومة او القاطنة في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 فإرادة الفرد في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 يعطى ارادة الثاني بانه موقوف على قيد حقيقة كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 الخامسة في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 اخر وتقتضي هذه الاصل الحكم بعدم وجوب قضاء التهمة في صورة العدم بالجلوس في كونها  
 التهمة فيكون كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 ايضا مع ان قضاء التهمة الفصلين يكونا وجوب التهمة فحينئذ ان القول بالجلوس مع  
 القول بوجوب قضاء التهمة لان الجزاء لا يفرغ من عدم وجوب قضاء التهمة في كونها كحقيق

عن

يدل على وجوب قضاء التهمة كان معارضا للكل اخبارهم ولو دخل في التهمة في كونها كحقيق  
 فانه يرتد وسئل في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 فالاصح ان يقتصر صحيح العدم لانه في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 التهمة وحينئذ لا يلزم من كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 الجزاء الرابع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 التهمة التمسك بالجلوس في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 الجبر في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 للجلوس في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 للجلوس في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 على ان الارادة في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 يرتد في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 على عدم وجوب التهمة في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 فيكون الارادة في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 فقد تضمنت ان الوجوب في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 سيما الجزاء في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق  
 بالجلوس المعزول في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق نافع في كونها كحقيق



















الاعتقاد في عدم الحكم بالصلوة في الغرض المتكامل لهم الا ان يكون البطان غير احياء وانما  
 قتل في وقت ذلك الوقت التسليم ثم ذكر اقول في بيان عبارة كعبية التي فيها حكم بطلان  
 مع استدلال بقوله ذكر قبل فعل المتاني في الحالين او في حال العود فقد صحح صوابه ولو  
 ذكر بعد فعل ما قبل الصلوة وما هو اعيان الصلوة ولو ذكر بعد فعل ما قبلها فمقط  
 فلا شبهة الصلوة ايضا وذلك لان المتاني في الواقع في الاشياء وكل من وقع في الاشياء  
 فهو قاطع عن الهيئة الاصلية اذا كان مثل الحدث والاستدلال بخلافه اذا كان مثل  
 الكلام اما الصلوة في عرف من ان يخرج عن الصلوة في نظر ان لا يخصص في التسليم ولا في  
 كما ينحصر عليه قوله في السلام تحصيله الكبر وقيل لها تسليم وقوله في السلام انما هو  
 تكليف الصلوة ولم يجعل بدلها غيرها الا في الجملة او في حال كان الدخول في الصلوة  
 تحريم الكلام المحذوفين والتوجه الى الخلق كان تحليها كلام المحذوفين والانتقال عنها  
 المحذوفين في الكلام او لا بالتسليم ودوران الفاعل في هذا المحصر المحصر الصلوة في هذا  
 ودوران الخروج عن الصلوة بنفس الما في كما هو محتمل راجع في صفة الحدث في حال العود الى  
 اعرضنا عن في حال العود في حال له وهو بطلان في رايته هذه الدعوى او احتملها في  
 السلام او يتفادى التسليم في كونه في القاصد العبد كما هو سبيل فائدة في  
 من انه لا دليل على الاكتمال الصلوة الفاقدة للتسليم في حق التسليم للحدث لا في حال العود

ان

عرفنا ان التسليم في حال العود لا ينافي في ذلك لا في الخبر العبد على ان التسليم في حال  
 اذا وقع في الركعتين الاولتين كما انهم عندها اذا وقع في الصلوة وحينئذ قلنا  
 التسليم في الركعتين الاولىين موجب لبطلانها في حال العود انما هو ان الركعتين  
 بالمتاني والاكبر في ظاهره ولا دليل على ان الحدث في الغرض غير قاطع عما يتوهم  
 من عدم حديث التسليم في حال العود فافهم انما هو فاسدة اما لا فسادا لها  
 بعدم قطعيتها لحدثها الواقع قبل الركعتين وهو ما هو خلاف الدعوى والادعاء في ذلك  
 في خروج القاطع من عموم الحديث واما ان التسليم لعموم دعوى خروج ما فيه بعيد في  
 الغاية واما ان يقتصر ذلك على التسليم بعد الحدث فلم ينه به القائلون الصلوة  
 لتخرج ذلك ما لم يمتد الى الصلوة بدون التسليم وان الخروج ان حصل بالحدث فاما لا  
 القول بالخروج من الصلوة بالحدث قول في حيزه وفيه ضعف الشك وفيه ضعف ان لا يتم  
 في صفة التسليم لا في صفة الخروج فافهم في هذا القول ضعيف في الغاية وما ذكرنا  
 ان الحق في المدرك معقوف على التسليم الثاني فانما عرض في كونه المصداق ان التسليم  
 بركعة فدخل الصلوة بركعة وان فعل المتاني في ذلك الموضع يقال بانها الصلوة في حال  
 فيه وهو في حيز التسليم فاحتمل المدرك في قال يمكن ان يكون مقتضى لبطلانها على التسليم  
 ليس مع الاختلال بالتسليم وانما هو في حال التسليم في حال التسليم فان ذلك يتحقق في حال







لاجل كونها باطله من جهة قوت ركعتين من ركعة واحدة بعد الدخول  
في الركعة المتأخرة والاحيل للخلل بخروجها من الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة  
فاذا لم يصح لهذه الصلوة فوجب لحد الامرين اما الحكم بقضائها وانما هي غير جارية  
قضا السجدين والالحكم بانماها وقضا السجدين بركعة واحدة والاولى احوط بالقرين  
كما يريده قوله عليه السلام ليس قد اتممت الركوع والسجدة بل على ان اتمام الركعة والسجدة  
شرط لصحة الصلوة فاذا لم يجر هذا الشرط كما في الحق لم يحكم بالبطلان وعرضنا به  
حكام والارض احتمال الصلوة وقضا السجدين قيل لان ذلك من قبيل الاحتياط  
حصول الجدل بعد مداورة محل الشك في قوله ان جواز العلم الاجمال المذكور مانع  
احتمال القاعدة الاثر انهم متروا في اذاعلم بان ركعة عضو واحد الصلواتين  
ثانيتها غير صحيحة لعدم جواز الدخول في الصلوة مع اسكان اجزاء القاعدة في  
الطهارة الاولى وذلك لانهم يعتبرون الصلوة بانما ظهور العلم الاجمال في  
من الطهور وانما يتسلسل عدم ثانيا العلم الاجمال لانه مانع من اجزاء الاعمال في كل طرف  
وانما قد الدليل لا ينصرف لثبات قضا السجدين فلو سلم كان اللان الحكم بالصحة  
وعدم لزوم قضاها لانه الاحتمال في الدركت الذخيرة الصلوة من اشياء الى  
قضاها وحكي ذلك عن الجعية وعائيل الملام وجمع الركان فانما وقدرت الصلوة

سبق ان الصلوة في حصول البطلان في كل ركعة من ركعات الركعة واحدة وهو مطابق لما اصابه الصلوة في  
وقد ان الاصل في الركعة واحدة لا يجوز ركعة واحدة في الركعة واحدة والركعة واحدة في الركعة واحدة  
ليسان السجدين من ركعة واحدة لانه في كل ركعة واحدة في الركعة واحدة والركعة واحدة في الركعة واحدة  
في باقي الصلوة فاما العلم بعد مداورة محل الشك في السجدة فوجب قضا السجدين وعدم ان احد جانبي  
الركعة السابقة في الركعة واحدة لان الدركت في كل ركعة واحدة في الركعة واحدة والركعة واحدة في الركعة واحدة  
وسبقنا لولم يعلم في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة  
في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة  
سواء سجدة واحدة فاما قد تقدم البطلان والعلامة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة  
في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة  
فصل في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة  
والتي في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة  
للكركة الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة  
صلوة لعدم العلم بانما الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة  
اللاحقة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة  
فيها ولم يمانه ركعتان فاما الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة في الركعة واحدة











صحة الجهد وجب عليها لا غنى عن قولنا ما قلنا في هذا الباب من اقسام الفرق ووجه  
 الاحتياط وضعه السيد الطباطبائي في دعوى الادعاء صرحا على البطلان في كل من يتصل به من الروايات  
 وحكي العلامة في المختلف انتهى واشهد في الذكر القول بالتحسين الباطن على الاثر  
 المذكور ليس بالبرهان وانما هو في المقصود لا يدل على ذلك فانه قال اذا شككت في الخبر في  
 مداني ثلث ام اربع وقد اوردت الشبهة في نفسك استغنى عن ذلك في الحديث  
 الادعاء فانك لم تتركه افر وادعته بان كان ذلك في الحديث لم يزل  
 ركعتين اربع حركات وانت جالس قال السيد وهو قولنا نقله عن بعض من يجهل  
 الحديث فانه كماله في الفقيه يوافق المشهور في البطلان ووافق الادعاء فيما وصل اليه كونه  
 كالفقيه والمقصود بالادلة من حيث الاخر كونه من حيث الاول لا يرد بالادلة في قوله لا يرد  
 من الخبر وكيف كان فالقول بالاول هو الصحيح الروايات منها رواه الشيخ عن الحلبي  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال في شكك في الخبر فاعده اذا شككت في الخبر فاعده وسهلتا  
 روى عن هذه الصيغة عن ابي عبد الله قال ما تخرج اصل الخبر في الخبر قال عبيد الله قال في الخبر  
 نعم والرواية بعد من غير ان سألوا عنها رواه الشيخ في الحسن بائنا قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
 عن الخبر يصح ولا يصح واحد صحتا ام شكتين قال في خبر من يجهل انما في الخبر فاعده  
 للفرقة في اصله كونه خبرا لا غير ذلك في الاخبار الكثيرة ويظهر التمييز على امور الاول ذكر بعض

منها

المتاخرين انما ورد في رواية عليه السلام في دعوى المغرب والفرق وورد في رواية عليه السلام في دعوى  
 البطلان ولعل في دعوى الاول بالبطلان والثنى بالصحة مع ان الحديث واحد ولا يتردد  
 قلت الجامع لمختر الكلام انما حكم في دعوى المومنين في دعوى المومنين بالبطلان او بصحة خبره  
 المقام فالخبر انما هو في الدعوى وعدم اطلاقه بانه لا يدل على عدم الغاية وانه لا يدل على عدم  
 الدعوى بل هو في دعوى البطلان في الاستكمال من حيث وضعه في قول المومنين ان الذي ينظر  
 انما لا يذكرهما وان اطلاقا في دعوى المومنين يقتضيه عدم الفرق بين شك في الزينة والنقص  
 ولعل لا يدل على ان في الخبر في دعوى البطلان اذا شككت في الخبر فاعده اذا شككت  
 انت في الخبر في شكك تمت اذوت وفي شكك لغقت اذوت فاعده من حيث  
 النص فيكون متعلقا بغيره لا في دعوى دعوات الغير المشكوك فيه وهو محقق  
 بصورة ان شك في النص لا يقع ان التعديل في الغايات فلا يرد في ان عدم البطلان عدم  
 اثبات البطلان او عدم حفظ الركعات او عدم الاستيقان بان اتم ولا يرد في  
 ان عدم صورة اثبات الاتمام وحفظ الركعات في الاستيقان بالتمام وان شككت  
 الاثنين واثبت الثلث لا يدخل في الجمع ولا في الجمعين وثبت بين الاثنين  
 الثلث ثم ذكر انه في شك في اتمام ركعتين او اتمام ركعاتها في دعوى المومنين في دعوى المومنين  
 ام لا وجه في الزينة لعدم دعوى مبيتا على ان العدول لا يفسد ما قبل فانها بالادعاء

صحي ما ذكرناه للادلة الروايات  
 البطلان في صورة الحديث  
 الاثنين والثالث وقد اورد  
 الشبهة في كل ذي على ما ذكرناه



والأصل الرابع يشترط في بقية المصنوع الحيواني كونه فريضة أو كل صفة كانت  
 فريضة شأية فصارت فريضة حكمها حكم الفريضة من صفة الجهر المعانة حيثما كان  
 بالخير في البناء على الأقل في الأكثر لعدم وقوعه في صفة الحيوان في زمان حضوره  
 غير في زمان الغيبة يكون الأصل فريضة دائمة فليزى بابتدال العنوان في ذلك  
 صفة الجهر المعانة حيثما كان فاعين صفة الجهر كجلب العنوان الأصل في الحكم كجلب  
 حكم الأصل فيها نعم يرجع فيها إلى الأصول فيحكم بالبناء على الأقل مع إمكان جريان حكم  
 الإطلاق في غير أصله إذا استلزم في الجهر فاعده هو أن يكون الجهر الذي يصرح به عيان  
 الفريضة المنقذة حكمها حكم الفريضة فاعده ما حصل في تحقيق الغيبة وجوب الاحتياط  
 ذلك من الحاق الفريضة كما دلتها الحاق بالفريضة موصوفى لا يجمع على أن الفريضة  
 فريضة كونها حيثما حصل فاعدها أنها الأصل دليل يمنع من وقوع الفريضة ولا دليل  
 لفريضة لا يفرق على غير ذلك الأصل يقتضيه البناء على الأقل وهو أن الوجه في أكثر  
 الساعات لم يشك في موضع التغير بعد مرور الشئتين في الصلوة فحكم الجهر في  
 التمام على مطلق والبطون كذلك التفصيل من قصد القصد أو لا لا وهو من  
 على عدم تراضية العين وجوبه بل قال الأول هو المشهور عند من تعرض للسنة والسنة  
 تحت إسم الطهارة وقال الثالث بعض ما ينفذ جواره وهو سنة منسية على جهات

الجمعة

أما حقيقة واحدة فعلى الأقل لا وجه للصحة ولا تأثير للصحة لا يطلق على أن يصح  
 في صفة المفسد بل إن كانا في خلاف وجه المطلق في المفسد البطلان العن والذبح بالحق  
 بالبطون في سبع كمن صفة القصر من بابية التمام نعم لا يفرق الحكم بالصفة في صفة  
 الجملة والافراد كما هو من السابق إلى العلاقة التي البطلان مقتضاه قاعدة الأصل  
 ولا خلاف أن يقال إن قدر ما يثبت موضوعية بان يكون الاتيان بالاقول معلوماً وأن كان في  
 الاتيان بالاقول لا يصلح عدداً ولا وجهاً فاعده التمام وإن قررت بنية بان شرط الاتيان  
 على وجه لا يكون زائداً ولا نقصاً شرط في الصغائر لا في الجمل بابل المقدرة حفظاً كما  
 شرط في أن العقد شرط للصحة لم لا يخل من جهة شرط الاحتياط في أن شرط في الحكم  
 بالبطون بحيث أن التغير جريان أصل البرائة فلا وجه للحكم بالبطون سواء قررت بنية  
 حكمية أم موضوعية لما عرفت من الأصل الموضوع في التماسه بغيره من ذكر السنة على  
 القرائع وعلى أن السنة القرائع ولكن الأمر يعجز القطع بأن السنة ليس في المبطون  
 الأمر بالاعتناء معاً بالمفسر مستلزم لمصلحة المصلحة من البطولات ومن ثم ذكره في الأصل  
 فاذم التمسك به ما عرفت من أن السنة ليس في المبطون بل يجوز للصحة بوجه لا يشك في  
 مع الصلوة نظر إلى أن المخطئة شرط وان تقبض لها فاصح من زمامه من بعض  
 مطلق وبعضها لا دليل عليه فان مفسر في باقي الأجزاء وهو غير ما نطقت هذا في شرط



وان تفرق فلا بد من علم كبح على المزمع يحصل له العلم او يلحق به ضرورة ان لا يحصل  
 له العلم في تفصيل غير ضرورة ان لا يثبت العرف بطلان الصلوة من قبل فانه يجرى  
 بهذا المقدار كونه ابطال الصلوة اقرار او وجوه او جميعا الشك في ضرورة ابطال  
 ضرورة وجوبه في غير تفصيل الواجب او وجوه او جميعا في غير تفصيل ان قدم فيه  
 فلا يجوز له بعد قبل القدم فالصحيح وانما هو ان بعد التزميم حافظا الا ان كان  
 ملطفا لذلك فلا يابط صلاته بعد العرف بطلان الصلوة من قبل فانه يجرى بوجوبهم  
 القول بوجوب التزميم بان المبدأ من حيث هو المستودع هو كذا وانما على كذا  
 فبطلان التزميم كونه البطلان على الاقل فانه لا يابط على وجوب التزميم كونه  
 مما لا يفتقر الى وجوب التزميم كونه مستوفى بل كونه مطلقا ام لا  
 او يحصل من كون التزميم بقصد الاحتياط الصالح لضرورة ضرورة او بقصد الجزئية فبطلان  
 وجوب كونه بقصد مطلق الذي يفتقر وجوه اخرى منها الا في ضرورة ان ما به بقصد الجزئية  
 لانما به وجوبه حافظا بخلاف ما لو قصد به التزميم وان التزميم بقصد ان لو كان من حيث  
 وجوبه او بقصد الاحتياط لوجوبه في بطلان لان قصد الجزئية ولو على بعض  
 التقدير اتيان الجزئية من حفظ على اصل الحكم بالصلوة مخففة صورة ما لا لا بقصد  
 خارج الصلوة ولا يكون من فيها ما اذا قصد به التزميم او الدعا او التزميم وانما اذا لا

بالفعل

بقصد التزميم كونه من حيث هو الاحتياط لوجوبه في بطلان لان قصد  
 الجزئية من حفظ على اصل الحكم بالصلوة مخففة صورة ما لا لا بقصد  
 ما اذا لا بقصد خارج الصلوة ولا يكون من فيها ما اذا قصد به التزميم او الدعا او التزميم  
 وانما اذا لا بقصد خارج الصلوة ولا يكون من فيها ما اذا قصد به التزميم او الدعا او التزميم  
 عذرية او بقصد ذلك كونه من حفظ على الاصل لانما الاستدلال في حيثها ان في  
 صلوة اكثر من يجب ان لا يابط الا على الاقل لان الاستدلال في حيثها ان في  
 عدد الركعة في ان كذا من حيث هو الاحتياط لوجوبه في بطلان لان قصد  
 وانما نسبة بانها عشر ركعات فالمراد بها الركعة لا شرا فافهم قوله وكذا لا بد  
 اقول لا يفتقر في الحكم على الاحتياط في الاصل لانما الاستدلال في حيثها ان في  
 شبهة الخلاف المتوهم في الاحتياط في الاصل لانما الاستدلال في حيثها ان في  
 شك في المغرب لم يدر واحدة صليت ام اثنيتين فسلم ثم فصل ركعة وشك  
 في المغرب لم يدر في ثلث ام اربع وقد اعزت اثنيتين في ان في ثلث في  
 من ثلث في الدرع فاضف اليها ركعة ولا اعتبار ان كان ذهب اليها  
 الى ثلث فسلم وصل ركعتين ولا يجرى حجات وانت جالس من انت خير بانها ثلث  
 اولاهم بطلان ثم ذكر هذه الرواية غير مستد اليها وكيف كان فالمراد بالصلوة







[illegible]

مطلقاً ثم نفس ذلك بما ذكره من الأجزاء الدالة على الصحة عند كل في الأفعال وهو  
تخصيص الأكثر اللهم الآن يقال بالقييد ولا يضر ذلك فيه فإن صحة العادة انما  
في الكثرة في الكثرة وجوابه غير مسلم فهو مذهبنا وذكر كلمة الأخيرة مضافاً إلى  
النافعة والناية الدالة على الصحة في كل في الدلائل بالمرادة والظهور هذا كما في  
كان يستقبل الانتقال واما بعده فبغير وقوع المشكوك فيه والاصل فيه رواية  
مما رواه زرارة قال قلت للمربي عبد الله بن سلام رجل من في الدلائل وقد دخل  
في الافة قال يغفر قلت رجل من في الدلائل والافة وقد ذكر قال يغفر قال رجل  
من في الكثرة وقد ذكر قال يغفر قلت من في القراء قد ذكر قال يغفر قلت من في الكثرة  
وقد سمعنا قال يغفر صلواته ثم قال يا زرارة اذا خرجت من منزلي دخلت في غيرة  
فمن كان من منزلي فماتت مني سمعنا مني قال ابو عبد الله بن سلام  
في الكثرة بعد ما سمعنا مني ان من في الكثرة بعد ما سمعنا مني في الكثرة  
جاءه وورثه في غيره فليض عليه نعمها سمعنا مني في الكثرة بعد ما سمعنا مني  
ان من في الكثرة بعد ما سمعنا مني في الكثرة بعد ما سمعنا مني في الكثرة  
من في الكثرة بعد ما سمعنا مني في الكثرة بعد ما سمعنا مني في الكثرة  
الحكمين انما الخلاف في موضوعهما في مورد الزمان الذي يربط القول بالمشكوك







فخرج كل المجرى دخل غيره وهو سورة فلا يفت بمسقط الجزاء بصدق الوثقت  
في القرائة لم يخرج من معانيها بل بان يفت بمسقط الجزاء بصدق اذا كان في المعنى  
وأيضا المعنى انما يعبر عنه على ارادة المعنى الرابع من ان قوله عيسى  
اذا كنت في بيتك فقلت في غيره فقلت في بيتك ليس في بيتك انك اذا كنت في بيتك  
تجوز وادركه الوضوء فلا بد ان يكون في غيره راجعا الى الوضوء لان بيتك في غيره  
افعاله لا يجمع على ان بيتك في افعال الوضوء يفتق اليه قبل الخروج من الوضوء فلا بد  
ان يكون في غيره لم تجز على ما الى البيت الذي هو طرف البيت لا يفتق له فالعقل ان  
يقتضيه انك في بيتك لم تجز على ما الى البيت الذي كان في القرائة وثبت في كل منهما ولم  
يكن جازا القرائة فليفتق وهو قوله اذا خرج من القرائة وثبت في كل منهما لا يفتق  
فمنه الحديث من ثواب المعنى الرابع ويكن هذه الشواهد الاربع كلها اما الاول  
فان نقول ان محبة القعدة ليس الصلوة بل هي من القعدة مستقلة ولا بد ان في  
القعدة ترتيبا بين اجزائها وكل اجزائها معار للجزء الاخر فانه في الايمان بجزائها  
مع الاتقان لا اخرج صدق انه في بيتك دخل في بيتك آخره وبه القعدة كاذبة فيصلي  
لحظت ثم ومنه ما يندفع الثاني ايضا فاما الآيات فلان اجزاء القاعدة في  
مجموع القرائة مستقلة كغيرها من المنطوق ولهم من معنوع الاثر ان البيت في مجموع القرائة

ر

منه عن ان البيت في القعدة فجزء القاعدة في البيت ليس من اجزاء القاعدة  
المسبوك في في اصول تبيينها لو فرضنا ان المكلف في القعدة وهو في سورة  
فان لو خطا البيت كونه في القعدة فهو في البيت ليس بعد اجزاء المعنى وان لو خطا البيت  
ففي بيتك في بيتك لم تجز على ما الى البيت الذي كان في القرائة وثبت في كل منهما ولم  
يكن جازا القرائة فليفتق وهو قوله اذا خرج من القرائة وثبت في كل منهما لا يفتق  
فمنه الحديث من ثواب المعنى الرابع ويكن هذه الشواهد الاربع كلها اما الاول  
فان نقول ان محبة القعدة ليس الصلوة بل هي من القعدة مستقلة ولا بد ان في  
القعدة ترتيبا بين اجزائها وكل اجزائها معار للجزء الاخر فانه في الايمان بجزائها  
مع الاتقان لا اخرج صدق انه في بيتك دخل في بيتك آخره وبه القعدة كاذبة فيصلي  
لحظت ثم ومنه ما يندفع الثاني ايضا فاما الآيات فلان اجزاء القاعدة في  
مجموع القرائة مستقلة كغيرها من المنطوق ولهم من معنوع الاثر ان البيت في مجموع القرائة



















العمد بالانهايا وتكونه من اليمين واليسار بعدد من شروط ان السقط بالانهايا على ان يخرج  
 الفرض ان يقع الامر وتتحقق على شرطين من الاشياء فيقول المولى ان كل شيء من هذه الشروط  
 له شرط او شرط او شرط لان النسبة لا غير ونسبة الى اخرها ما هو جزء من ذلك النسبة  
 معقولة الوضع وكل واحد من هاتين المعقولات عندهم ونسبة الى اخرها ما هو جزء من ذلك النسبة  
 التي هي واردة بالعارضة واردة بالانفصال والافصال واردة بالانفصال او واردة  
 الاخر في ذلك فانه اعتبر كونه شرطين مع بعضهما اخرها فاذالة بالانهايا في هذا فعداها وانه لو كان  
 يكون مقارنا فانه انما المقارنة يكون للمقارنة وان كان مقارنا يكون مقارنا في الفصل  
 بغير العمل الا غير ذلك في الاعتراف فان شرطه شرط مقارنا لكل من هذه الشروط فان  
 شرطه شرطه هو في سورة فان ذلك كونه بالانفصال هو شرط مقارنا لكل من هذه الشروط  
 ذلك في قول الاقوال والوجه في سورة جريان القاعدة في شرطه كونه في الاقوال  
 وهو قول المولى وعدهم جريانا فيها الصلوه وهو من صلب المذرك في سورة كونه في الاقوال  
 والارهاق في سورة في سورة التور والذكر والامتنان ان شرطه في الاقوال في سورة  
 الطهارة لا شرط في العبد قبل ان يملك ان شرطه في سورة في سورة في سورة في سورة  
 لم يفت شرطه في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة  
 كونه في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة

معلق

بعض الناس طعن في كشف الخطا فقال البحث السمس في ان في نظر الشرط في سورة  
 وغيره او الحكم في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة  
 او يكون على نسبة الداخل في حكم بعدهم اعتبره وبنسبة المشكوك فيه نسبة الى العمل  
 او المنفصل عن ذلك اعتبره في الوقت والعلل في العبد والطهارة باقيا  
 والاستقرار في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة  
 الشرط المنفصل بين غيره وفرد في انما الظاهر في دخول الوقت في سورة في سورة في سورة  
 في نسبة الى الظهور من العبد هو في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة  
 شرطه يكون محل اجازة قبل الشرط والطهارة بالنسبة الى الصلوة في سورة في سورة في سورة  
 ولو في انما الشرط في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة  
 ساجدا الفصل بين شرطه الاصل وشرطه الاكوان معا في سورة في سورة في سورة في سورة  
 فقط في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة  
 سبق النجاسة قبل الصلوة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة  
 المعظم لهم في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة  
 في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة  
 العبد في الوقت والعلل او الطهارة او شرطه في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة







فما يتبعه من وجوده سواء كان ما نفا شرعا ام عرفيا فلو كان في فعل ما يتخلف في الوقت  
 جهة اخرى في اربعين حركة ترصد الما الى التبعة ام لا ففي عدم القاعدة نظرا لما  
 من الاجزاء اذا كان في وقوع الحركتين في زمان واحد استاده الى المانع لئلا يوجد  
 مع ان قوله هو حين يتوضا اذ كونه حين يكمل انفسا من ان يكون واحد في زمان  
 لفظا لا في الدخا بحيث يتم في كل واحد منهما وسئل عن كماله في المثال لا يجد  
 ان يقال في تقدير عدم الدخا تطبيق الحكم على حركتين في وقت واحد ذلك لان الحركتين  
 من دون ملاحظة ان حركتهما اذا فتم اطلاق الحركتين في وقت واحد في وقت واحد  
 المشا بينهما غير ثابت فافهم قوله في قوله اذا اتفق بين الصلوات في وقت واحد في وقت واحد  
 مثلا او فضا او فضا انهما في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 اشكال وبعضها كذا في اشكال فيهما خارجا انهما في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 النزاع اما الصورة الاولى فاما انما فيها تعين واحد الصلوات في وقت واحد في وقت واحد  
 دخل في الوقت المشترك في رابعة ثم في اشياء انما في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 ظهر في نظرا ان في رابعة ثم في اشياء انما في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 الاشياء او كذا او كان في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 فاما اذا كان في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد

لهم وعدمه من افرود في رابعة ثم في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 انما في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 اشكال في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 ولذا ورد في الاثر بالنية الزمنية في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 باحدى الصلوات في الاثر بالنية الزمنية في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 من وجوده في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 ومعلوم ان في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 بحيث يتفرع من غير وجوده في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 وانما لا يكون في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 جماعة بطلان الصلوات في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 وفيه اوله في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 التبعين في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 جارية في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد  
 لذلك في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد



المسئلة مستدل بوجه الاصل اعراضا لعدم الصارف عما تفرغ عنه واجتماع الظاهر  
فيما معان الا سريته واجتماع الظاهر على الا يعلم والاعتراف كونه اجزا لاجتماعه في  
الجملة قال سائر حجة على ان فصل في فريضة فصلا ركعة وهو من اجزاء ما قد قال في  
قوله ايضا وانت تفرغ عنه ثم انك تنويها بعد فريضة فانت على ان فريضة واحدة هي  
صلاة التراب في صورة قولك فريضة واحدة هي ركعة وقاعدة كلية لا بد منها  
بما فيهم مستدرا اذا دخل رجل ركعة فريضة وكان في حال الدخول كونه فريضة ثم  
ذبل فخرجت فظهر انما قد فصل ركعة وهو من اجزاء ما قد قال في اجزاء ما قد  
من الترتيب ايضا يعز الفريضة وهذه المسئلة لا دخل لها بمسئلة اصلا الثانية تاخر في الاجابة  
وبرأه اذا قام رجل للجل الصلوات وهو نافع الفريضة ودخل ركعة بعد ما قام ودخلها  
انها كانت فريضة وانما قد يعز انه لم يدان في حال الافتتاح الفريضة او انما قد  
فاجاب عليه السلام بان صلوة محكمة بانها فريضة طالما قام لان قيامه كان  
لجل الفريضة وفيه دلالة على ان ركعة على حكم وان العدة في ركعة فريضة  
انه قام لجل الفريضة دون انما قد فعل على ان مجرد القيام لم يثبت هو المعين الا ان  
احاط في المسئلة هذه المسئلة من مسئلة والحكم المذكورة الامام عليه السلام عن النبي  
لنراخاره الجماعة التي لا تذكرو الامام واجاب عنه في مسئلة تاخر في الصلوة

من

من حال الدخول فيها فانت غير مكلف من حيث انما قد فعل من غير انما قد فعل فريضة  
فريضة ثم ذكر سريته سابقا فاجاب عليه السلام بانها محكمة بانها فريضة ثم ذكر الحكم  
بقوله وانما يجب للجمعة صلوة التراب في صلوة وهذه العدة من ركعتين هذه المسئلة  
مسئلة الامام ولا تع المسئلة الثانية لان ابتداء الصلوة فيها غير محرم وانما يعلم في  
الاجل الفريضة فالامام عليه السلام يعز المسئلة الثانية ان ركعة واحدة هي فريضة  
حكما وكذا يعز المسئلة الثالثة ان ركعة واحدة هي فريضة وهذا الجواب قد وافق  
في الحسن قال في محرابنا قال انك صليته فريضة ركعت وانما في فريضة واحدة  
من الترتيب فيها ان كنت قد صليت ركعة فريضة ثم دخلت ركعة انت في الفريضة  
وان كنت دخلت في فريضة فريضة فانت في الفريضة وان كنت دخلت ركعة  
فانما كانت عليك فريضة في الفريضة اقول في الجواب نعم اربع من اربعة ركعات  
من الترتيب في الفريضة السابقة بالترتيب الاخيرة مستدرا لدخول الفريضة ثم ذكر ان  
فانت في فريضة وانما الرتبة فاجاب عليه السلام بوجوب الصلوة في الفريضة وذكر  
قطعا والامام بان ذلك لا فريضة او يجوز العدول الى الفريضة في الفريضة  
في التفصيل الذي اختاره الجماعة وهذا هو الحق في الصلوة وذكر جماعة في الامام  
واما ذكر في جماعة بعد الفريضة في صورته ان الامام عليه السلام قد نص في كذا نصيحا











الركعة والاقرب لموضع هذه الطائفة الى الاصل بعد غلظة ان لم تستقر من الاضطرابات المذكورة في  
الحكم بالبطون ان لا يثبت لمريمه وقبح من جملة الاولين في حال من كان له في الحق  
ينقص ذلك ما لم يطقه باسحق الا الذين من قوله ولما اذالم ابيكم صا اولي الكمال  
في ان لم يمدكم صا ما احراز الاولين والدلالة المقدسة قد اهل على بطوننا ما ارجو في  
اخرها بالذكر لسوا الدعاة الفخرية مع خزانة الحسن عليه السلام قال ان كنت لشدة كبر  
صليت ولم يقع وحدثت ثمر فاعلمت صفة وموقن ابو يعقوب عن العبد العليل عليه السلام  
اذا سكنت فلم ته في ثلثات اربعين ام في واحدة اربع فاعلمت صفة فاعلمت  
انك من زارة قال في له الرجل في كبره في صفة فترى مدر كصا دلا على ان  
يعيدت له ان يكره عذري كلكم العادس قال في صفة كبره في صفة فاعلمت صفة فاعلمت  
قال السبعة من الرجل يعقوب في صفة كبره في صفة فاعلمت صفة فاعلمت  
انما يعيدت له كبره في صفة فاعلمت صفة فاعلمت صفة فاعلمت صفة فاعلمت  
يقطن قال سالت بالهسن عياله مع الرجل ليدرك صا واحدة او اثنين او ثلث  
بمنه الزم وسجد سجدة او سبعة خفيفا وعلم الشيخ على ان له اربا بالجموع انما  
والا لا يجوز هذا الاقرب فيه بعدل في الذكر ان لا يجمع بين سجدة له وتوا الى التوا والوا  
انما باو علمه الصل على ما ذكره وهو انما يعيد على ان له على الزم للشيخ انما

[illegible]



ومع البرهان الذي لا على ان من يذبح الفاعل المستغفر من الرأيت مثل من  
 عماره با على قال قال ابو عبد الله عليه السلام كل من دخل على من في صلاة فله من ثوابها  
 الاكثر فاذا انصرف فقام ما طئت كمن طعت ورواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام  
 ان من دخل على من في صلاة فله من ثوابها الاكثر فاذا انصرف فقام ما طئت كمن طعت  
 او انقعت كمن طعت قال ابو عبد الله عليه السلام ان من دخل على من في صلاة فله من ثوابها  
 فضل ما طئت كمن طعت فان كانت قد انقعت في يد من كان في صلاة فله من ثوابها  
 كمن طعت كان ما طئت تمام ما طعت ورواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام  
 ان من دخل على من في صلاة فله من ثوابها الاكثر فاذا انصرف فقام ما طئت كمن طعت  
 قد انقعت ورواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام ان من دخل على من في صلاة فله من ثوابها  
 في حديث بعد هذا عن رجل لا يدري ما صنع صلى الله عليه وسلم ان دخل على من في صلاة فله من ثوابها  
 ان من دخل على من في صلاة فله من ثوابها الاكثر فاذا انصرف فقام ما طئت كمن طعت  
 دية الصلاة ورواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام ان من دخل على من في صلاة فله من ثوابها  
 وفي الخبر ان من دخل على من في صلاة فله من ثوابها الاكثر فاذا انصرف فقام ما طئت كمن طعت  
 على من في صلاة فله من ثوابها الاكثر فاذا انصرف فقام ما طئت كمن طعت  
 لرواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام ان من دخل على من في صلاة فله من ثوابها

الخبر

من يذبح عماره با على ان من يذبح الفاعل المستغفر من الرأيت مثل من  
 شين وانما على وجود هذا الشيء هو في الثالثة المتقدمة المحقق ان يكون رابعة  
 على انما لا يذبح بالقدرة للشيخ ورواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام ان من دخل على من في صلاة فله من ثوابها  
 ابر الخلف فظاهره محمول على التقية فانه على وجه لا يكون تقية ليس بالوجه على غيره  
 على التقية لوجه اولية القول في ما يروى من حديث ابي عبد الله عليه السلام ان من دخل على من في صلاة فله من ثوابها  
 الظاهر ان هذا هو الوجه الاول في النص في الدار مع الدار المروى قوله ثم يصح  
 الاخر رتبة الاحتياط وهذا المعنى ان من يذبح في صلاة فله من ثوابها الاكثر فاذا انصرف فقام ما طئت كمن طعت  
 الدخول في الثالثة بمعنى احوال الاثنين يكون الاثنين الاثنين وانما بعد احوالها  
 كما ينفرد ولم يرد بالاضافة الى الباعث على ان ما يذبح فيها ثالثة والمراد بالآخر رتبة الاحتياط  
 وهذا المعنى في هذا انما يذبح في صلاة فله من ثوابها الاكثر فاذا انصرف فقام ما طئت كمن طعت  
 فله من ثوابها الاكثر فاذا انصرف فقام ما طئت كمن طعت  
 قاله من يذبح في صلاة فله من ثوابها الاكثر فاذا انصرف فقام ما طئت كمن طعت  
 وجوب احدهما ان يجعل القدرة للشيخ هو الاول في غير غيره وهو الباعث على الاخر ورواية اخرى  
 ان يذبح في صلاة فله من ثوابها الاكثر فاذا انصرف فقام ما طئت كمن طعت  
 هذا المعنى في الخبر وكيفية هذا الظاهر الاشارة من غير الخبر بالكلية المستفاد من الاشارة







مسیح علی نبی

[illegible]

1

فإنه من شأنه أن لا يستطیع القيام فلا يستغفر في حقده وهو الظاهر وقيل إن الغرض من  
روايته على من خرج من غير إجماع بعد الصلاة في غير الموضع إذا كان لا يستطيع القيام كيف يصلي  
يصل في المأخوذ وبواسطه في ركعة واحدة والظاهر في ركعة واحدة ركعة واحدة  
جالس إذا كان لا يستطيع القيام وقطاعه دليل المختار وجعلنا القولين اللذين في ذلك  
وقت صلاة الاحتيا والاحتيا معرفة الكونية كذلك معرفة الكيفية فلهذا ولم يجعل في  
ركعة من جلوس في حق العاجز هو الركعة فأنظر السماع وهو معرفة أن الله لا يرضى  
الاثنتين والثلاث قبل رفع الركن السجدة الثانية وبعد إكمال الذكر والواجب في السجدة  
سجدة الصلاة لأحرار المسلمين ولما عظم حجمه عيدين ندرة الدار على الاعمال بمجرده  
الاثنتين والثلث فهو مخصص بمحل على أن يترسب الأول والثاني <sup>الصلوات</sup>  
ولما عظم حجمه زارة فلهذا على البطان وان وقع السجدة في ركعة  
فالسجدة فيها البيان الموضوع فذكره في الذكر من أن مقصود عيدين ندرة  
مفهوم منه زارة الأهل في الصورة المذكورة كما تر في قوله الثانية من سطح <sup>الصلوات</sup>  
والدابع ترك الدابع وثمة وسلم واحتاط كالاوله اقول لا خلاف في جواز إتيان  
على الدابع والاحتياط كما مرع به جماعة واهتموا كما مرع به جماعة بل نقل الدابع عليه كما  
في الخلاف لا التمسك والغية وقطاعه لا يجوز المعذور والرضاء على من يترك الدابع

من الخلف في الانتفاذ الغية فظاير الالام والسرور والمعبر والروض انه على سبيل الخب







البناء على التعليل ولو سلم ظهوره في البناء على الأقل فحين جرد على التفسير انما يتبع لخصا  
 اليمين وجود المرجح وهو موافقة العاقل وان كان وراءه مبدأ التخييل فيخرج من ذلك  
 السابقة في ظاهره وانما على اكثر من ذلك هو الجواب عن وجه صرف ظاهره في المخرج  
 ظاهره من تعيين البناء على الأقل فحين كان كل من المتعاضدين يحتاج الى التمسك به  
 ليس هناك كسب هذا فحين الرجع الى المرات ومعلوم انها مع الاخبار السابقة  
 من الاكثية والاشجية سدا والظاهرة ولا لزمها فحين البناء ومع ذلك لا يخلو  
 التخييل اصلا ودوران الاجابة التبعة لا تعلل على البناء على الاكثر اذا وقع في  
 اشياء الركعة كما هو محل النزاع فاسد جدا لانها وان تغيرت اكره لا تفسد صحة العمل  
 مع الركعة الا انما يستظهره على مطلقه ثم انما اذا وقع في الاشياء اجنبية  
 ان بعضها الاخر يبرح في أصل العمل المذكورة كرسد على وجه الاستدلال قوله  
 عليه السلام اذا اقبل الوجه في الثلث والاربع فهو باليمين التي يقر او ان احدهما  
 المشهور انه يتخير في صلوة الاحياء بين الركعتين حال وجوب الركعة فانما في المصنفين  
 ابي حنيفة نعين الاول ومنه بعض القراء نعين الثاني في جهة التمسك برسدهما في كل ركعة  
 انها متعينة بالاسل على وجهين احدهما الرابع في الهند فانه ينفذ في كل ركعة الاخير  
 هتفعا في الخبر المذكور وهو غير صحيح في الاجابة انما فرقته بين الركعتين لا في الركعة

الاولى

الركعة بين الاجزاء فالاجزاء العاقل فحين نعين الركعة في قيام ولا يبعد هذا  
 القصة للمقابلة على ذكر الركعتين من جرد على وجوب العمل على ارادة ان الشرح  
 الركعتين من جرد على ركعة من قيام ولا لزمه التخييل ولو كان على ذلك وجب تعيين  
 العاقل للهيئة للركعة من قيام بحيث لا يخاف القصة ومعلوم ان التمسك بالركعة من  
 التخصيص وكيف يركب التخصيص في قوله عليه السلام الاجماع كماله في تعيين  
 من سكت فحين على الاكثر اذا سكت فقام فقامت الركعة مع انما  
 اجمع التخصيص وتبين انما لو تعدد القيام عند اداء صلاته الاجزاء فافضل من التخييل  
 بين الركعة من جرد على الركعتين كذلك ويعين الثاني الاول وجه  
 ذكرنا في السنة المعتمدة وقد ان الاثر في الوجه الاخير فافهم قوله الله  
 سبحانه الاثنين والاربع من على الاربع وتسد وسلم وان يركعتين من قيام  
 ذلك في كل العظم كمال المداكر في الاخرة بل اختلافه ومعتد به على الاجماع على ذلك  
 الانصاف فظاهره انما هو ان لا يرفع الفاضلين الاجماع على عدم الاهم في  
 صورة تعلق الركعة لاخيرتين وتعلق في المختلف في المقنع لزوم الاعادة وتعلق  
 ابن بابويه ايضا القول بالتخييل بين البناء على الاكثر والبناء على الأقل والاعادة  
 وجه التمسك به بعد دعوات البناء على الاكثر خصوص محجة محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله



في الرجل من كعنين فلا بد من كعنين ام اربع قال سلم ثم يقوم فصيل كعنين فانه  
 انك في شدة ضعف ليس عليه رواية ابن ابي عمير قال سالت ابا عبد الله عليه  
 السلام عن الرجل لا يدرك كعنين صلى ام اربع قال تشهد ويسلم ثم يقوم فصيل كعنين واربع  
 سجدة مرة فيما بينهما فانه انك تشهد ويسلم وان كان في اربع كانت ثمان  
 نافذة وان كان صلى كعنين كانت ثمان فاما الاربعة وان تكتم تسجدة واحدة لم يوردوا  
 رواية عن احد من علماء سلم قال قلت له لم يرد في اربع يوم في تسعة وقد مر  
 الشنن قال يكبر كعنين واربع سجدة وهو قائم بقائه انك في تشهد وكبر على  
 بناه في ان الراوي ان كعنين صولة الاحياء بقرينة تعيين فانه انك في رواية  
 ايضا عن احد من علماء سلم قال قلت له لم يرد في تسعين يوم في اربع قال سلم ثم  
 فصيل كعنين ثم يسلم ولا يركع في سجدة فمما عرفت في سجدة يسلم قال في رجل لم يرد  
 اثنين صلى ام اربع اجماع في ذلك الاربع او الاربعة ففعل كعنين واربع  
 سجدة وصححه الى عبد الله قال اذا لم تدرك اربع صلى ام كعنين فقم وكبر  
 كعنين ثم سلم وسمعت حديثين وانت جالس ثم سلم بعدهما عمل في المنزلة على البناء  
 على الاقل بعد احتمال العمل على البناء اكثر والظاهر بقية اكثر الروايات هو العمل على  
 البناء على الاكثر وشدة رواية كبر في اربع على الحي وهو على سلم قال قلت له رجل سئلت

اربع صلى ام اثنين وهو قائم قال يكبر كعنين واربع سجدة ويسلم ثم يسجد تسعين  
 وهو جالس ثم يقول بغير الجمع بين الاثنين باثني عشر رواية عن احمد بن محمد  
 قال قلت له لم يرد الحديث وفيه او لا تسجد كون الفظة في البناء على الاقل ففعل  
 في البناء على الاكثر كبر تسعة اربع وتسعين ثم ظهر في البناء على الاقل ظهور الفظة  
 السبع في التسعة بالموافق لبناء على الاقل وهو تسعة وتسعين ظهور الفظة في  
 تسعيا ايضا ففعل في البناء على الاكثر تسعة وتسعين وعنده رواية اخرى في  
 سجدة مرة بين الاثنين فلا بد من سجدة واحدة وان سجد تسعة وتسعين ففعل  
 بالخير لان الخبر المذكور لا ينافي الاجماع المتقدم لا سيما في الاول لا سيما في الثاني  
 الاصحاب في الاصل في طرح الخبر وارجع الى كونه كافيا في الاصل في ذلك الوقت  
 والرجوع الى الثمانية بناء على الاكثر لا بد من طوطي كبر التسعة تسعين لا بد من العمل  
 من دون التسعة وتسعين في الصلاة في المنزلة في تسعة وتسعين لا بد من العمل  
 الحكم بالخير والى في مال الربيع انك قد انظر في الظاهر الاخبار كلها اجماع بين المسلمين  
 جهة القول بالخير لا خلاف الاجماع المتقدم كلها مع جهة تسعة وتسعين ففعل تسعة وتسعين  
 يدرك كعنين ام اربع قال عبد الصمد والجباليان رواية لما حمولة على من في  
 انما الركعة كما في الرواية والخبر او كما في الحديث المعزب الفداء كما مر في ربيع الاول



المتحجب كافي للمدرك كماله وطوره في مقابل الاذنه الكثرة المتكثرة وجوبها على  
 الاكثر واعراض الاصل على الحق فيكون منها الاصل وقد في المقنع وفي مقابل الاذنه الكثرة  
 نقلا عن ضلال على عدم الدواعي انما المتعلق بالاختيار ثم ان لا تعدد القيمة فيكون  
 ركعتين جاسا وفاقا لكل من قال بانها على الاكثر فيكون في الرابعة من ثلث الاثنين ثلث  
 والاربع من على الاربع وثم سلم ثم اني ركعتين من قبلها وركعتين من جبريل فولي  
 هذا قول لا يثبت في المدارك في الاختيار على الاكثر وهذا هو خلاصة الاجماع على كمالها  
 والقيمة وتقل عن السكا في جواز البناء على الاقل ما لم يخرج الوقت من الشهر بعد الاثني  
 المحكي والاذن والعامة جميع الازمنة الواردة في كل شيء فثبت ان المدارك لا يجرى  
 الواردة في الاثنين من الثلث والاربع من الاثنين والثلث وبين الاثنين اثني  
 فينبغي على الذكر وعلى ركعتين قائلان في قضية الركعتين الاثنين والاربع وعلى  
 ركعتين جاسا لان هذا دليل على الاثنين والثلث في دليل الثلث من ثلث  
 والاربع وفي الفروع المستدل لانه ذكره بعض من تقدم على صاحب الزخيرة ووافقا له  
 الطباط في في المصاحح ويمكن المناقشة فيه بان ظاهر النص من انفس الثلث  
 اجتماع الشكوك فيكون في ثلث الثلث والاربع مثلا فنص بصورة وجودها  
 غير ونظير في الاستدلال ما وقع في بعضهم في الاثنين والثلث والاربع في

بعد كماله وهو في مقابل الوجه هو انما على الاربع بصورة الاذنه وطوره في مقابل  
 تحت عموم الركعتين الاثنين والثلث في الاربع وقت عموم الركعتين الاربع والاربع  
 عليه الزخيرة بان الظاهر من النص ان كان الثلث متعلقا بالثاني من ركعتين من قبلها  
 يثبت على الركعتين ويمكن ان يقال بان ثلث الاثنين وان اتم صورة اجتماع الركعتين  
 في صورة الاذنه كماله لا انما على ثلث الركعتين من قبلها في صورة الاجتماع وان لا يستدل على الركعتين  
 كان الاذنه العامة ايضا فتدلى على هذه المسئلة في انما استدلالها على ظهور ركعتين  
 الى غير ذلك من امور في غير هذا المقام في غير هذا المقام في غير هذا المقام في غير هذا المقام  
 قال في قوله صلى ركعتين من قبلها وركعتين من جبريل فولي هذا قول لا يثبت في المدارك في الاختيار  
 كانت الركعتان نافذة والوقت للاربع كما ذكره العدة في المشرك والمنفرد في المنفرد في المنفرد  
 الركعتان باركعتين وفي الكافي فان كانت اربع ركعتان كانت الركعتان نافذة وهذا  
 الاختلاف لما اثره في الركعتين على ارادة الجس فحصل التوفيق بينهما وبين الركعتين  
 وهذا الوجه كما يتفاد من حكم المسئلة كالمسئلة في الحكم في دفع الخلاف على كل هذا احدا  
 يستفاد من التقريب لانه ذكره جواز تقديم الركعتين من جبريل على الركعتين من قيام وفي قوله  
 المسئلة اقول بولي بوجوب تقديم الركعتين من قيام وهو قول المعتمد والمفتي في  
 قوله وفاقا في الزخيرة وفي المدارك كماله في الزخيرة وقوله في غير هذا المقام في غير هذا المقام







ابراهيم عليه السلام فاقبلت له الخ وفي ذكرها كنه النيات الى ابراهيم قال فانت الذي علمت  
رسول الله انما كان في ابي عبد الله عليه السلام بالوجه المذكور في بعضه ومع ان صاحب الخبر قد مر  
بان لا في بعضه من الصحب والاصل ان الحكم بذلك يخرج من الخبر المذكور في بعضه  
الاصل ما في بعضه من الاختلاف والاختلاف مما لا يجوز ان يكون في الخبر المذكور في بعضه  
لو كانت من الاربعة فليس هناك صدق الاول ووقع في قول الركون ويمكن ان يكون  
تحت النصوص السابقة بوجوهين الاول لاخذ بعوم ما دل على البناء على الاول والثاني  
فيقول على الاثر المذكور ما وقع من غير الذي تقدم في القيام بتصحيح القول فيجوز شك في  
الثاني من الثالث والاربع فيقول بسجدة محمد بن لكان لازمة لان في الاخذ بما  
دل على ان لم لا يدر من صلى ام اربعين على الاربعة فيجوز على الاربعة فيجوز في قيام  
وتصحيح صلاة الاحياط والغير عليه سجدة الرسول لها عدم الزايف الغرض من اربعين  
وجوبها في الاول من الثاني ودوران الظاهر من النصوص في قول من لم لا يدر من  
يصل وعلى كافي الجواهر فاسد ضرورة ان الاخذ بالاكثار لا يوجب مقتضى العمل بها  
وكذا يقول ما دل على البناء على الاربعة فيجوز لا يدر من صلى ام اربعين فيجوز على الاربعة  
عليه السلام انما هو بعد شكول دليل العلاج لا قبلها فتوجه هذه الصورة الشبهة  
ما وقع في شك بعد كمال السجدة من انه لو كان يجب سجدة الرسول في الصلاة بعد الصلاة

عبد خفي الخفي في الشيخ في الخفي واكثر ما يروى في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة  
كسجدة محمد بن لكان في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة  
فاسم سجدة ابراهيم عليه السلام ثم سلم بعد ما وصحته الخفي الى عبد الله عليه السلام  
قال في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة  
ولا فائدة في هذا انما اخفيها وصحته الى عبد الله عليه السلام ثم سلم بعد ما وصحته الخفي الى عبد الله عليه السلام  
تدعى صلت ام اربعين في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة  
وحتى زارة ابراهيم بن ابيهم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول قال رسول الله صلى  
عليه وآله اذا شك احدكم في صلاته فليدبر ما دام انفسه فليسجده حتى يذهب عنه وجوبها  
وما جاء رسول الله صلى الله عليه وآله في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة  
من الحكم بالاطلاق الصورة انما هو ما وقع في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة  
ولها صورتها في محل الاسكال في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة  
في السجدة التي يتبعها سجدة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة  
سجدة الاولى بعد تمام ذكرها او قبل تمام ذكرها او بعد الرقعة من الركوع او بعد الاخذ في الصلاة  
الرقعة بعد تمام الذكر او قبل ذلك في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة  
ففي هذه الصورة كمال السجدة من ابراهيم في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة



وعزمت النصوص السابقة الواردة في المسائل الأربع انما خرجها عن هذه النصوص في قوله  
فولعبوا بهما حتى وقع الدرع في الخارج فلا يصدق على من لم يمس الرابحة بيقين الدائم الا  
ان يقال لا يفي ان صدق ذلك ركعة فيصدق على من لم يركع الرابحة على الركعة تامة  
خرجها عن النصوص السابقة فلا يخاف ما يمكن ان يقال لا يصدق على من لم يركعها  
ما يشك في ثبوتها او ارجاها ولازم البناء على ذلك البناء على ان يركع ركعة رابعة فيكون  
هذه الركعة ركعة خامسة فيلزم زيادة الركعة المضافة لبطول ركعة من تضعيب هذه الصورة  
لزم ارجاها تحت الكلية المذكورة في الشك في النصوص فيقول مستوفاهم انهم يركعوا  
للكوك غير النصوص على كثرتها ما يربوا احد الركوع الا باليقين اعادة العلم بان  
على عدم وقوع الشك في خرجها عن مقتضى ان الشك في النصوص المذكورة في الخارج  
ولها ان استوفاهم عدم وقوع الشك في محل متبع فنول الدليل في الخارج كان متبع  
جميع الصور وان كان الشك متعلقا بالاولين او بالآخرين او بالامكان في الركعة  
او بالاشياء او بالاربعه كما هو ان عندنا الخلاف خرجنا في ذلك في النصوص في قوله  
وثابتنا الحكم بالبطول لا يستفيد من خبره في العلم في الشك المتعلق بالآخرين  
هذا المستفاد من قوله عليه السلام اجمع كل السوكر في اثنين من ركعتين فان على كل  
فان سلمت فمقامها بالمتن انما نفقت وتوحدت فالتقدم وكل موضع ذكره في الخبر

فان كان على علاج وكل موضع ما ذكر في هذا علاج المستمرة فمعرفة في تصاعيف ما تقدم في  
موضع حرمان الكلمتين الصور الاربعة النصوص والاما الصورة التي مستفدة عن حكمنا في  
الكل في النص العاشر فعلى هذا لا بد من الحكم بالابطال في الشكوك الغير المستمرة  
البلغم من فروع حدث استحوار عدم وقوع الشكوك فيه وقاعدة الابطال عند عدم  
اقرار الاولين وقاعدة وقوع الشكوك في عدم ثبوت وقوع الاخرين والافراط  
مقتضى الاستحسان فان في الاربعة على اقسام ثلثة كما يحكم فيه بالابطال وهو كل  
شك يتعلق بالاولين فادرج عدم خطئه او كما يحكم فيه بوقوع الشكوك في عدم وقوع  
تعلق بوقوع الشك في الاولين فادرج عدم خطئه او كما يحكم فيه بعدم وقوع الشك في  
عدم وقوع شك في وقوع الزائد في الاخرين فكلما سلمت الاولان وانكمش البطلان  
ووقع الاخرين تحت التعليق او في العلاج وكل فائدة في احد ما على علاج والدعوى  
في كل الخصا ما دل على وقوع الشك في في ان الشك يتعلق بالاخرين وذلك ان  
الافادة يكون القدر المتيقن من ذلك انما يبره في الاختصاص نظر الى ان استدل  
قولا بجمع تلك الدعوى لمعين هو له ولغيره ولا يعلق بالاخرين ويؤيده قوله عليه السلام  
الاعادة في الاولين ولهم وفي الاخرين وقوله عليه السلام وفيهم وقوله عليه السلام  
انما ذلك بيننا الثلثة الاربعة وكذا المبدا في قوله عليه السلام في كل شيء ما صنعت

بوقوع الخبرين



ركعتان في العمدة فيكون مخصوصة بها ولا ينطبق ويغيب على الزيادة المحتملة  
 لاعتدالها في نظر الشارح كونه زارة ويكره الزيادة عن وجه جعفر عليه السلام قال اذا  
 استيقن ان زاد في صلاة المكتوبة ركعة لم يجز جازم يقبل صكوا لا يستقبل الا في  
 رواية الكافي من زارة عن ابي جعفر عليه السلام انما يقين ان زاد في صلاة المكتوبة ركعة  
 لم يجز بما يقبل الصلاة مقبلا اذا كان قد يقين ان يغيب على ان الزيادة المحتملة  
 لا عبرة بها ورواية زيد الشحام عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن رجل من العشرة ترك ركعتين  
 ركعتين قال ان يقين انه صليهما او شك في عدد المكان لا بد من الزيادة ان يقين فيكون  
 جالس ثم ركعتين يقرأ فيها فاتحة الكتاب في اخر صلاته ثم يركع الركعة في ركعتين  
 في الغايه احتمال الزيادة فظهر من جميع ما ذكرنا ان الفرق بين الميزان الثاني وبين قوله  
 من لم يقين الا في رواية جعفر بن محمد في تركه ورواهما بالتحريم من تركهما او ترك  
 الاربع والركعتين فان قلنا انما لا يجب التسعة في نظرنا الى انه يصح عفاة  
 لا بد من صحتها او عفاة في الحكم بالصحة فلا يرد في تركها استودان لم يقين في تركها  
 وذلك لانه في تركه وقوع الركعة الى خمسة ولا يمكن الحكم فيه بعدم الوقوع لان البناء على عدم  
 وقوع الخيصة بالثبوت مستلزم للثبوت على عدم وقوع بعض الرابعة مع ان التكلف في تركها  
 كالمدة ونقصا الباش على الوقوع كذلك كما هو مقتضى القاعدة الثانية ولا يتم من انما

يد

بان الركعتين كانت خاصة بهذه الصلوة مما لا يمكن فيه وقوع الاخرتين وقد قلنا ان  
 كان كذلك سقطت الصلاة ومنها ان كانت الاربع والركعتين بعد ذلك لا يجزى في تركه  
 فيه من خصوص لعلنا بالصحة لاصالة عدم الخمسة في تركه ويصح بسبب احتمال  
 الزيادة ومنها ان كانت بين الاثنين والركعتين الثلث والركعتين والركعتين  
 الاثنين والثلث والركعتين في جميع هذه الصور يكمل بالاطلاق لان مقتضى اصلها  
 الزيادة هو البناء على كون هذه الركعة الفرع منها باقيا على حاله ان يكون ما قبلها  
 وكان مقتضى تركها القاعدة الثالثة هو البناء على كونها رابعة وهو مناف لعدم كونها  
 خاصة ومنها ان كانت بين الاثنين والركعتين والركعتين الاثنين والثلث والركعتين  
 والركعتين والركعتين الثلث والركعتين والركعتين في جميع هذه الصور انما هو اجراء خاصة  
 عدم اليقين بوجوب الركعة الاولى كالمدة المتقدمة فحكمها حكمها بزيادة سجدة في تركه  
 لاحتمال الزيادة ومنها ان كانت الاخيرتين والركعتين والركعتين في جميع هذه الصور انما هو اجراء خاصة  
 اطراف الاربع كحكمها في الصلوة في تركها لا يرد في الباقي على الخصوص في تركها  
 الاربع احد اطرافها في حكمها بالاطلاق لعدم إمكان اجراء اصلها لعدم البناء على ان  
 ما قبلها الاربع فلو كانت بين الاثنين والركعتين والركعتين والركعتين في جميع هذه الصور  
 بين الثلث والركعتين الصلاة ولو كانت بين الاثنين والركعتين والركعتين في جميع هذه الصور



الثالث والاربع دلت اربعين الاثني عشر والسبع دلت تحت الصلوة اذ جاز  
 اصل العدم في الزمان مع بطلان الشك في المنة المصنوع مع صحة الوقوف على  
 الشك في المنة المصنوع سواء كان الشك في اولها او في اوسطها او في آخرها  
 يمكن فيها بالاطلاق ان يكون احد طرفي الشك في الركعة الرابعة كما لو كان احد طرفي  
 الاربع كما في صحيح بعد اذان الاثني عشر اللهم ان يعقد احدى الركعتين او يركع في الركعة  
 لا يدرك صلاتها القصد في صحيح به شبهة في الدلالة والتمس في في الجهرية في الركعة  
 فيما حكى به وبالصحة فيما حكى به في صحيح الاركان في ذكر في الركعة انهم ذكر الركعة  
 انها ختمت من غير ان يثبت الاربع لانها مذكورة في بعض اهل الحديث في معرفة  
 حكمها واجبة من كافي واجبات العتبات ومنها ان يثبت الاربع في صحيح كافي  
 في الركعتين التاليتين والتاسعة والسادسة بخلاف باقي مسائل اهل المشيئة فانها  
 تنقح نادرا ولا تكاد تنطبق كثيرا في الفقهاء قال في اهل العلم بغيره بآية معرفة من يركع  
 صحة الصلوة تقع بدون معرفتها باطلة وان لم يعرف ذلك المصنف كمنه في معرفة من يركع  
 باقي واجبات وشرائط الاربع الصلوة بدون معرفتها وان في ما على ذلك في  
 وعدمه لانها التاليات بالقرآن والوجه الى عدمه يقتصر الاجزاء لان اركان الصلوة لم يركعها  
 في ابتداء الاسلام عارفين باحكامها استودعهم الله على الصلوة وابتدأ العمل بها

وهذه

ولما الصلوة خروفا في شئ ان كان خروفا في شئ في هذه الاوجه فظاهر والموقوف  
 مما لا يثبت كونه في الزمان بعد نقل خبره قال ولا يجزئ رجوعهم الى شرائطها  
 اليهم عدم شغل الصلوة بذلك في سبيل السلام لعدم اهل الصلوة غير اهل الصلوة  
 بالاشتغال بخلاف ذلك كما لا يترتب مع بقاءهم على رعيتهم وشيخهم وبما تقدم في هذا  
 وبما تقدم من الفضل والاندلس فيهم في الوقوف في الركعة بعد الوقوف ولم يردوا الا في  
 مع الوقوف ولم يردوا على ركعتين بل وقع الاستدلال في صحة الصلوة في كونهم في ركعتين  
 خروفا في ذلك لا في ذلك وهذه الوجهة كذلك على ذلك في كل حال في عدم الوجوب فيها  
 كمنه في انهم في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين  
 لا يجزئ كلامه في سبيل في البطلان في المداك تسلك القول وجوب المعرفة  
 استعمل القول في شرائط اقول بالقول في شرائط في غير القطع بعدمه واما القول في وجوب  
 المعرفة فيجب من الشك في اركان الصلوة من الشك في اركان الصلوة في قول اول المشيئة  
 نظر الى ان العمل بها يورثها الى مخالفة الواقع باطل الصلوة في ترك المعرفة واذ  
 ذلك في مخالفة الواقع باطل العمل في مخالفة الواقع في مخالفة الواقع وان لم يركعها  
 في تركها فانها لا يثبتها في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة  
 الواقع في هذه المخالفة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة



فروع الاول لوانفق للمكلف في ائسا الصلوة ابتلاؤه بواحد من اقسامه كالماء او غيره  
 لا يبعد فالاخر انه مخير بين الاتمام بوجوه الوجب بقصد التمام او بغيره بغيره بغيره  
 والاعتماد الثاني لتجوز ترك الصلوة في اقسامه كالماء او غيره بغيره بغيره  
 فالاقرب بطلان الصلوة بمجرد عرض اقسامه بغيره بغيره بغيره  
 الابتداء فكل من ترك الصلوة لم يدر ما بينه وبين اقسامه كالماء او غيره بغيره بغيره  
 هو غير بعيد في ائسا الصلوة الترتيب في اقسامه كالماء او غيره بغيره بغيره  
 والاقرب بطلان الصلوة بمجرد عرض اقسامه كالماء او غيره بغيره بغيره  
 ربي ان دعوى المصلحة مشروعة فادعوا فيها على ان يكون له وجهه كالماء او غيره  
 مخير بين القطع وبين الاتمام بقصد التمام او بغيره بغيره بغيره  
 لزوم ذلك من عدمه على احوالها التفصيل على محل التفرق بين اقسامه كالماء او غيره  
 في العلة ان الثاني فلو تركه في اقسامه كالماء او غيره بغيره بغيره  
 بوجه المظهر في العمل لا بد من اقسامه كالماء او غيره بغيره بغيره  
 يحتاج الى ابيان مقدرة الاقسام كالماء او غيره بغيره بغيره  
 دل على وجوبه بناء على الاقسام كالماء او غيره بغيره بغيره  
 مصنفه في الاقسام كالماء او غيره بغيره بغيره

وكله انما يكون في اقسامه كالماء او غيره بغيره بغيره  
 حينئذ لا يستلزم اقسامه كالماء او غيره بغيره بغيره  
 او غير ذلك على سبيل القطع او على الوجه المعتبر به في اقسامه كالماء او غيره  
 وان كان غير علم بوجهه بغيره بغيره بغيره  
 بخلافه فلو تركه في اقسامه كالماء او غيره بغيره بغيره  
 من كفايتها المعنى على الاقسام كالماء او غيره بغيره بغيره  
 البناء على الاقسام كالماء او غيره بغيره بغيره  
 العلاج وانما يتبع العلاج في محل التفرق في اقسامه كالماء او غيره  
 لاحاجتها الى البناء على اقسامه كالماء او غيره بغيره بغيره  
 هو وقت عرض اقسامه كالماء او غيره بغيره بغيره  
 ان الملامه لم تكن الاستقراء في اقسامه كالماء او غيره بغيره بغيره  
 مرتين الزد والذهن ولو كان انما يبحث عن سبب محال احد الطرفين موجودا  
 في التوازن فيجوز جهالة الادنى والاعتماد على الاستقراء في اقسامه كالماء او غيره  
 فان في سبب التعرف كما هو الاول والوحيد في شرح المفاتيح اطلاق الكلام في اقسامه كالماء او غيره  
 لا يرام ان اقسامه كالماء او غيره بغيره بغيره











الغرض من الاعراض المذكورة ان افراغ الفطن المتعلق باعداد الاولين من فطرهم بصحبه وجوب  
 الفطن متعلق بالمغرب الصبح ايضا اذا لم يفرغ في الجميع ولا يخرج في ايام الصوم المذكورة  
 وقيل ان الصوم مع يومه جميعه يشترك في ان كانت مبطلة او صومته فخرج الفطن المتعلق به  
 المبطل لا يخرج الصوم اذا الصوم لم يكن مبطلة بان كان مبطلين ان الصوم مطلقا ما دل  
 على عدم اجماع الفطن في وجوب الاعراض اطلاقا في الجملة وخرج الاعراض عن اجماع الفطن  
 بين الاولين يرجع جانب فطرهم بصحبه يومه وصحبه يومه وصحبه يومه وصحبه يومه  
 منع الفطن من ان لا يكون فطرهم وصحبه يومه مطلقا وانما الحكمة في وجوب الفطر على ايام الصوم  
 اعلم بغير العلم وكيف كان فلا فطر في الفطن المتعلق باعداد الاركان مطلقا وقيل ان  
 الفطر واجب في جميع ايامه في سبب الخلاف في الظاهر ان ليس في الفطن في الفطر في  
 في النهاية كذلك فانما ذكر ان اشرف عدد الفطن في المغرب بعد الاركان كبشر لا يكسر  
 صلي بوجوبه لا يفرغ من فطره في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه  
 غلبه الفطن في وجوبه في كذا ظاهرا لم يفرغ من فطره في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه  
 عن غلبه الفطن في وجوبه في كذا ظاهرا لم يفرغ من فطره في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه  
 او بمعنى انما في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه  
 دليل العلم وانما في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه

الفطن من وجوبه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه  
 على كل حال ان قال وانما ما يجب فيه فطره على فطام الفطن وغلبه الاولين في  
 الاولين والمغرب في الغداة وساق الكلام الى ان وصل الى الفطام انما في غلبه  
 اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه  
 صديقه في الموافقة في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه  
 اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه  
 نص في بعض اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه  
 الاصل القطعي بالدليل وما عرفت من الاجابة في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه  
 وقد عرفت حكمته في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه  
 الصلة في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه  
 والجميع في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه  
 تفصيل ذلك اشكال في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه  
 في الفطن في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه  
 باعتبار ما يجب في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه  
 الفطن في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه في اشرف ايامه











مخلف البنية على غاية الصلابة وقد عرفت ان مثل هذا الطريق خارج عن محل النزاع  
 لان الجوزية في السنة مشتمل على الايقول احد وهو وجوب صحة امره في كل سنة  
 النافية لها مع الخراج والاعمال ذكره الوجه ايضا وهو الاستدلال بالقرينة على صحة الامر  
 عليه السلام قال فيمن اهور الى الجوزية في الركوع قال قد تكلم بتقريبه بانه البنية  
 على الخلق وتزجيج على الاصل وهو ان عدم كمال العمل المتقنية للعود لا يشكركه  
 وفيه منع الظهور مع ان كان محمدا على كبره في خاصتها ما ذكره الوجه ايضا في الاستدلال  
 بالاجراء الدالة على رجوع الامام الى عدم وجوبه في ضبط الجوزية والى ان توقفه الغير وحفظ  
 لطوافه لانه موصولة في نظر الشارع ايضا فان رجوعه فيها الى التفرقة واليقين في ذلك  
 على اعتبار الخراج او امانة من حيث انها الظن لا يجب التعداد في غيره لا بعد العلم بالصلابة  
 هو غير معلوم وان كان الانقضاء منقوضا بالظن الغير اليقين في فان قصرنا في النزاع  
 المذكورة في الاحتكام على اعتبار مثلها هو غير بعيد والافضل وجه للاخذ في هذا الطريق  
 لا في قوله ان شئنا ان نعين في الاحتكام ان يكون غيرا بينها وبين شئنا  
 بالاول لانه موصولة منفردة ولا موصولة الا بالباقيين الثاني لانها قائمة مقام ثالثة  
 ورابعة فثبت فيها التحكيم كما ثبت في المبدل الاول شئنا اقول بان المسألة هي  
 المسألة الثانية على ان موصولة الاحتكام موصولة مستقلة لم لا يعرف في السنة ويظهر

سنة

شئنا الجوزية عدم جوازها في السنة مستقلة حيث قال ولو قل المانع من الاحتكام  
 بين موصولة الجوزية على البطلان فذلك متفرعان على ان الاحتكام على الجوزية  
 لم يصل منفردة الا ان قال وكذا لا تقول في الامر البنية ان القائل بالجزئية لم يذكره  
 الجزئية حقيقة وليس كذلك بل كتحديد البنية الجزئية وليسهم في ارادته انما الجوزية في  
 مقام الجزئية لا في مقام قول القائل بالانفراد لانه في ذلك فهو ايضا معترف بان ما ان  
 من الاحتكام في مقام ما كانت في النزاع بينهم في الحقيقة لان حال الاحتكام واحد  
 والحق ان النزاع ليس نزاعا لقطبا بل مراد القائل بالانفراد موصولة زائدة على الموصولة  
 المحسوبة اليه مع موصولة الجزئية في صورة التفرقة جعلها بدلة في الفات في صورة  
 التمام جعلها بدلة ومراد القائل بالجزئية انها لا تزيح في الواقع لانها علم ان ما  
 حقيق في التفرقة وانما قد قال الوجه لا يغير ان موصولة الاحتكام ليست بدلة في موصولة  
 التمام فلو كانت تامة تكون نافذة ولا يكون متممة وحدها لانها بدلة في النزاع بينهما  
 كون الجزئية في بعض الاحوال بعد تسليم لا يقتضيه خروج عن الجزئية في تارك الاحتكام  
 انه وصرح بذلك في موضع اخر ومع القوان والذلة ذكر ان موصولة الاحتكام هي  
 التامة في غير وجهها وانما في غير وجهها ان لا دلالة لمراده ما صرح به الوجه لا في قول  
 كما في بعض اذهابنا في ذلك فيقول في السنة قولان لا ثالث لهما القولان في معنى منفردة







كونه في محل وانما يتغير نظركا لورث في الصورة بالتكرار ولم يتكلم الله في التسمية  
 له القدوة حتى يعلم الله ان الكثرة لا تفسد ولا توجب التكرار بل هي من التسمية ومن الكثرة  
 الاشارة فيجعل تلك الكثرة اول صلواته من اعادة التكرار فيكون رتبة اعادة التكرار  
 وحيث ان الكثرة في التسمية اول الصلوات بل قيل بانها مثل هذه الزيادة كذا في  
 ولم يذكر الله في الركعة فيجعل الله اشارة للصلوة في كل ركعة فيجعل الله  
 الركعة اول الصلوة باعادة التكرار ولم يعلم كون هذا التكرار في احوال التكرار فيكون  
 كون التكرار الاول هو تسمية الاحرام فيكون ما بعده بينا بين الركعة في زيادة الصلوة  
 وكذا في كل ركعة في الركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 احد الركعتين في زيادة الركعة بين هذه الصلوة ودرجتها على بعض الاحكام ان الوتر  
 جزءا من الصلوة مع زيادة التكرار بين الصلوة وركعة الوتر لا غير ذلك فظهر ان زيادة التكرار  
 صورة النفس لا ينافي الجزئية الحقيقية والتعيينات الفاعلة فمفهوم كونها فاعلة في زيادة  
 يمكن ان الغاية فان ما يجب اليه في ذلك فعل الفاعل فيكون نظر الانشا في  
 عين او احد في ذلك الواجب الجزئية الفعل لا ينافي في جزئية الاحكام فالتكرار في تعيين  
 الفاعلة انما هو صلاحية الاحكام لان يكون لكل حكم تقدير التمام بناء على عدم وقوعه في  
 بدون الفاعل كما يثبت بالبرهان لا صورة السابقة في الكتاب في اباين شرعية في بعض

الحج

تبيين ما ورد في بعض الاخبار واختاره العلامة في التكرار وجماعة فيمكن القول بعدم تعيين  
 الفاعل لولا ان الاخبار في التسمية كما هو في الحديث والحق في ان كانت هذه ما غيرة الامور فيكون  
 ولا مانع من ان ايضا في ذلك فظهر ان الفاعل في هذه الزيادة ارادة العينة في الزيادة في  
 فان قلت قد علم الله ان الله اعلم شيئا الا قوله يمكن ان يكون غير هذا الاحكام  
 بل على تقدير النفس الجزئية في صلاته عن نظائر الفاعل في وجوب الاشارة الى الفاعل  
 في ركعة وقعت في غير انفي في اول الصلوة فيكون غير ذلك الاحكام في ذلك  
 لتفهم كقول من في الحديث ان الله في ان يكون الاحكام في ما ينافي في اعادة التكرار في كل  
 وليتم الاعمال في القول بان من زاد في التكرار في كل الصلوات في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 ان لا يترك ما واثب البطلان في جميع الاحكام كما صح بجماعة عن ائمة الاولين في كل  
 لم يفسد من التكرار في التسمية انما هو كسب اوجب النفس في التمام عند تكرارها وما يوجب النفس  
 ليس الله التمام فان الاعادة من احكام الحديث لا تدخل في ما يوجب النفس في جميع  
 التمام مع الحاق ما في النفس هو الاعادة في التكرار في زيادة فاعله لولا الاحكام  
 في الصلوات هو التمام في صورة النفس في الاعادة في صورة التمام فالاية في كل ركعة في كل ركعة  
 بتعليم الاحكام فاعله بتعليم الفاعل بعد التمام في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 ووجب عليه الاحكام بعد تعليمه في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة



منه وانما يصل الى الحق في الشريعة الحقة بعد تسليمه ولو لا ان شريع النبي محمد انما هي شريعة  
 الى حصول كل امره وانما هي امر من امره فان كان ما كان في الشريعة والاربع شريعة في كل ما فيها  
 وقع المشكوك فيه وجعل في الامم التي ذكرها في النقص في المكان ما ينافي عدم وقوعه في غيره  
 ان العادة لو كانت لا تملك على الامم على ما ذكره في غير موضع من غير موضع وهو ان يترتب وقوع  
 المشكوك فيه لو سلم ثم يصح صلاوة الاخير في بعد ذلك لكونه غير مطاعا هو انما ذكره في  
 هذا الموضع لان ان ذكر النقص كان الاخير مطاعا لما نقص في ان ذكر الامم لا يجب عليه الاشارة  
 لا يترتب وقوع المشكوك فيه مطاعا للواقع فلم يترتب الزيادة للوجوب للواقع ومع ذلك  
 على الامم انما هي نافذة وانما هي نافذة ما ذكره من ان الاخير ولو كان صلاوة مستندة في  
 للاعادة لسياسة من جعل الحديث في صوته من النقص اول الكلام الى الاخير في الزعم الاشارة  
 وان قلنا بان صلاوة مفردة لا تملك في شريعة محمدية من النقص والعيب في غير ما ذكره في العمل في الاشارة  
 بدل من الاشارة مساوات من كل وجه ومعنا الاحكام الزعم للاعادة من جعل الحديث في غير ما ذكره في العمل في الاشارة  
 لا ينفرد في كفاية خصوصها ايضا فان كان دليل المبدئية معبره بلفظ ظاهر في العينية  
 ليس عندنا من عموم الاشارة وما يعضد الرواية المذكورة في العمل في السلام في الرجل لا يترتب  
 ركعتين ام اربع ان كان صلى اربعها كانت باثان نافذة وان كان صلى ركعتين كانت باثان  
 تمام الاربعه وما روي في اثنتي عشرة ركعتين والاثني عشر في الاربع وفيه والاثني عشر في قوله

فانما الامم

عندنا

بصلوة الاخير في الخط فان صيرورة في العمل احتياط لا يمكن ان يكون جميعا بل لا بد من  
 بان وثقة ولا يسلطنا فوق ما يمكن في القيام ايسر المصلحة الاخير ولو لم تكن صلاوة  
 من جميع ذلك على ارادة العمل في الشريعة البديهة كما ذكرنا في العينية على ما ذكرنا في الارادة  
 لغو لان ذلك لا يترتب في عدم مراعاة الجهر والاعتناء في نظره هذه القضية في  
 تجوز الركعتين من كل وجه مع ذلك ان كانت الركعتين في الامم ولو كان في شريعة ركعتين  
 كانت اقل من ان يمنع ما وجب من الجزئية الحقيقية والوجوب في الحكم بركعتين من كل وجه  
 في كل حين الاخير في العمل في الصلوة على ما هو في الزعم اولهم الجزئية وبيان ان الحكم في كل حال  
 بالبدئية ايضا بناء على ما روي من غير من عدة البدئية والاثني عشر في جميع الاحكام الا بالجمع  
 والوجه ان كان انما ينفرد في الذكر اذ هو الذي هو غير الزعم العينية في وسئل على ذلك  
 بحدود من الاخير في شريعة لفظ الجزئية الفدوية في ذلك العينية من الزعم لولم يترتب في  
 هذا الوجه انما يترتب قولنا انما انما البدئية في حقها واثان في الاحكام واثان على ما ذكرنا  
 تسليم الاشارة في غير ذلك الجزئية في اوامر الاموريات لفظ الجزئية في الزعم  
 عرفت ذلك في شريعة العمل في السنة فالشريعة في تعيين الفاتحة وذكر العهد والحق في الجزئية  
 اشد امانا احدهما ان الاشارة صلاوة مستندة ولا صلة الاشارة الا ان في الكلام  
 في العينية ينافي واثان في الاشارة في شريعة كجميع محمدية مسلمة في شريعة الجزئية في الزعم



العدو وثيقة ابن أبي يعقوب وغيره فان لم يصدق في عدم اليقين بوجوب كونه لها  
 الدلالة على صحة الاحتجاج فان لم يصدق في صحة الاحتجاج فان لم يصدق في صحة الاحتجاج  
 لاصولها لا يفتقر الى كونه لها الدلالة على صحة الاحتجاج فان لم يصدق في صحة الاحتجاج  
 المعنى من ان الاحتجاج وان كان مقبولا لا يدل على صحة الاحتجاج فان لم يصدق في صحة الاحتجاج  
 التخيير ولو رجع الى الوجه بان البديهة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 لم يستدل ان لا يصدق في الاحتجاج فان لم يصدق في صحة الاحتجاج فان لم يصدق في صحة الاحتجاج  
 مع انه قد يصدق في الاحتجاج فان لم يصدق في صحة الاحتجاج فان لم يصدق في صحة الاحتجاج  
 هذه الصلوات والافعال في سائر الكون في مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 المعينة في مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 تكون معونة الله في مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 قبل تطلبا في مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 لانها صلتة مفردة وكونها بذلك لا تجوز بانها البديهة في مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 العقل بالاطلاق وهو الحكم في مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 الاخرى فظاهر البديهة في مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 وفي مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة

المرتب

انما يستفاد ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 والقول بالصحة وهو الحكم في مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 التخيير وقرئ بالتعريف من المصطلح في مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 في الدلالة على ان البديهة في مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 منهم الوحيد في مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 احاطة بعدم كونهما قطعا في مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 محتمل لعدم احاطة مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 العلم بالجملة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 الدلالة على ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 لم يعلل في مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 المعقولة لان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 ولزم عدم الدلالة على ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 الاولى لان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 لجملة وليس المراد جعل مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة  
 الاجزاء في مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة ان مقتضى المسألة



































المعنى هو موطنه وان كان في العطف فيكون الفرق لغوا متعلقا به وهو معنى الشئ  
 للشيء احد وصفه وشد عمل الفرق لغوا وكون المراد من هو موجب وانما اخذ السوء هو  
 معنى اخذ وجعل الفرق لغوا وشد الوجه في الثاني اما الاول فاما الثاني ان يراعى  
 الثاني في العطف وهو الدعاء في نفسه او موجب ويكون الفرق هو فيكون الفرق في العطف  
 في لم يرد وجوه هذه الامثلة الشبهة كما بانها اما الاول فلا خلاف في ان  
 الدرجة وانما الثاني فهو مخالف للظاهر من وجهين احدهما استعماله في معنى وهو  
 محال في نفسه لا يصح الجبر فيكون قرينة وانما ان لم يرد في معنى الجبر فيكون محال اذا كان  
 شيئا لم يذكر في معنى انه سر في ذكر ذلك في وقت رابع فلهذا الوقت فلهذا وقت  
 محل الشبهة ان كان الشبهة على الصفة وان كان غير ذلك محتم فان كان ما يقترن  
 لا يفرق في غير ذلك في مقتضى القواعد ولا يفرق في غير ذلك في مقتضى القواعد  
 لم يرد اما الثالث فلا يفسر هذا الوجه لان محل الالتفات الحكم بغير الشبهة  
 فالالتفات ليس هو الحكم لم يرد ان يكون باقيا لعدم الالتفات لا جرم هذه  
 بعد الفراغ لان الفرق في تارة الحكم في الذكر واما بعد السوء موجب السوء يكون  
 السوء الموضوع في العطف ويكون الفرق مستقرا جازما في المبدأ والمصير لا يفرق  
 ان يفرق عن اعداءه او عن بعض افعاله والحكم في ذلك وجوب ان كان الحكم في

بغير فرق بين ان كان في غيره وان كان في الحكم فان كان الشبهة على الصفة فلهذا الوقت  
 فان كان يقترن في غير ذلك في مقتضى القواعد لا يفرق في غير ذلك في مقتضى القواعد  
 لا يفرق في غير ذلك في مقتضى القواعد لا يفرق في غير ذلك في مقتضى القواعد  
 لم يرد اما الثالث فلا يفسر هذا الوجه لان محل الالتفات الحكم بغير الشبهة  
 فالالتفات ليس هو الحكم لم يرد ان يكون باقيا لعدم الالتفات لا جرم هذه  
 بعد الفراغ لان الفرق في تارة الحكم في الذكر واما بعد السوء موجب السوء يكون  
 السوء الموضوع في العطف ويكون الفرق مستقرا جازما في المبدأ والمصير لا يفرق  
 ان يفرق عن اعداءه او عن بعض افعاله والحكم في ذلك وجوب ان كان الحكم في

بغير فرق بين ان كان في غيره وان كان في الحكم فان كان الشبهة على الصفة فلهذا الوقت  
 فان كان يقترن في غير ذلك في مقتضى القواعد لا يفرق في غير ذلك في مقتضى القواعد  
 لا يفرق في غير ذلك في مقتضى القواعد لا يفرق في غير ذلك في مقتضى القواعد  
 لم يرد اما الثالث فلا يفسر هذا الوجه لان محل الالتفات الحكم بغير الشبهة  
 فالالتفات ليس هو الحكم لم يرد ان يكون باقيا لعدم الالتفات لا جرم هذه  
 بعد الفراغ لان الفرق في تارة الحكم في الذكر واما بعد السوء موجب السوء يكون  
 السوء الموضوع في العطف ويكون الفرق مستقرا جازما في المبدأ والمصير لا يفرق  
 ان يفرق عن اعداءه او عن بعض افعاله والحكم في ذلك وجوب ان كان الحكم في



عدد المرفعين وهو المرفعان الذي لا يشك وسادتهما التوافق موجباً في هذا الحديث  
 وهو لا يخرج بعضهما إلا ما كان هذا السبب لا يخرج عنه وهو قد علم في الخبرين  
 فهو أيضاً خارج الجبلان المذكورين في حكم الهمزة الجوز وسببها السبب  
 موجباً للسود وهو قد عرفت الحال في مفضل فافهم في جميع ما ذكرناه  
 القدر الثالث من الخبر هو ما ذكرناه في الاحتمال الخامس أما الرواية الثانية فيحصل أن كان كونه  
 في مصادقة للسبب للفرع هو سبب فيكون الطرف الآخر كان خبراً له وهو في الحقيقة  
 متعلق بمحذوف يكون الجار والمجرور ظرفاً مستقراً خبراً للتعريف والاحتمال الأول محذوف  
 الأول حينئذ واحد من أن يراد خبر في ذلك الاحتمال أو يراد خبر العطف المحذوف  
 في السبب وهو الثاني في كونه معاً من حيث أحد السبب فقط وبينما السبب فقط وإنما  
 الجامع بينهما ومغرباً احتمال هو الأول في احتمالات الهمزة مستوعبة التعريفات  
 أن يراد من الهمزة الثاني نفساً وموجباً للرفع من باب كراهية وإرادة السبب فيكون احتمال  
 عشرة وسبب الاحتمال الثاني كونه الأول معاً من حيث أحد السبب فقط وبينما السبب  
 فقط وإنما الجامع بينهما وهو الثاني أيضاً كونه معاً من حيث أحد السبب فقط وإنما  
 موجباً للسبب فقط وإنما موجباً للتعريف من مغرباً احتمالات القول الآخر احتمال  
 هو الثاني في نسخة فخرج احتمال الرواية أحد عشر واحتمالاً آخر في نسخة فقال

الاول الذي هو من الاعتقالات الاول انه لا يثبت احدا الا من يثبت وجوه حلف الخروج من القصر  
عن الظن لزوم الاعتقال في المعز الحقيقة والظن في تقدير الجمع بين ارادة احدى هذه الال  
فصل ثالث وبين ارادة احدى الاعتقالات الثانية وعدم جواز ترك الاعتقالات الثانية  
والا لزم ان يكون لهم مدرك في عبارتهم المذكورة وعدم حكم ذلك اذ هو لا يثبت العلم  
الذي لا يمكن نفي الجواب والازم هناك المنع الذي ليس من احكامه هو من ايراد اهل العلم  
يترفع بالوجه فلهذا الاعتقالات كما يقع الاعتقال الثاني الذي هو من الاعتقالات  
فذلك كما مضى في علم اهل العلم اذ احدى السبل في وجوب التمسك به هو وجوده وهو علم  
ان اولها ان كان الازم الحكم بان ذلك في المحل وبالطهارة بعد تجاوز العمل ان كان المنع  
والمنع ان يكون قد عرفت غير ان هذه الاحكام ليست من احكامه بل هي في اقسامها  
وكذلك الكلام لو كان المراد من وجوب العمل الاجرا الهنوية من حيث ان السبل من احكامه  
بل من انما الامر بما لا يخفى في الكلام في ذلك مفصلا وما بينا ان في وجوب التمسك به  
الاحتياط لا يجوز له وان علق ذلك بعض الافعال في حاله من التمسك به في العلم  
بالارادة والظن وفيه ايضا بل في الروايات اخص الحكم بصورة علق ذلك  
بالعدم بل ان في المعزب الجواب والاولين والآخر ومن علق التمسك بصورة الاعتقال  
الهموم وبالعكس فلا يعمم في فصلها بالنسبة الى ان في الاعتقال انما هو في حاله











احدهما وان لم يكن ثم لم يمتح صغير بالصل لا انه في ترتيبا ان لم يكن ثم لم يمتح  
 الركن الذي هو طابق المصل في المثل لا يمتح بالصل الا ان كان الركن الذي هو طابق المصل  
 الركن في ترتيبا وصفه في الطابق كان الركن في طابقه بالصل في ترتيبا المصل في  
 ادعاءه الصلوة وليس كذلك في طابقه الركن في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 هو عدم عدم وفي مقام غير طابقه هو عدم الركن في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 اصله كما هو في المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 الركن في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 الذين بين السك والصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 اصله عدم المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 لفتات المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 لم يكن هناك فصل طويل في المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 بسا ولا راد المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 هناك فصل طويل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 في الاصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 كما لو كان في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في

المصل

الركن في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 بعد الصلوة وجب المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 كما لو كان في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 كان ما يمتح في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 وانما لم يمتح في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 من غير ذلك في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 فلو كان في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 من غير ذلك في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 اثره حتى يقل المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 محرم قاعدة الركن في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 بان لم يمتح في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 لان هذا من غير ان لم يمتح في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 لم يمتح في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 في ان لم يمتح في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في  
 الواقع وجب عدم اللغات في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في طابقه المصل في

الصلوة



والاصل عدم وقوعه ان لم يجرى له وقوع احد الطرفين مانع اجماع قاعدة ان يجرى له وقوع  
 اجماعا لعدم ان يجرى له وقوعه الصلة فيجب عليه الاحتياط في الادارة ومنها ما لو  
 بعد ان يجرى في ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 التخصيص ان ان العلم ان يجرى مانع من جريان التامين ومنها ما لو في عدم وقوعه الاحتياط  
 ولم يجرى له وقوعه الاحتياط بل في ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 عدم وقوعه الاحتياط بل في ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 ما لو في عدم وقوعه الاحتياط بل في ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 صلة الاحتياط لان الظاهر دخول الغرض تحت الجزين والادوية حكم بالثبوت على الاحتياط  
 ومال الى ان يجرى في عدم وقوعه الاحتياط بل في ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 قبل تجاوز المحل الى ان يجرى في عدم وقوعه الاحتياط بل في ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 تجاوز المحل الى ان يجرى في عدم وقوعه الاحتياط بل في ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 ومنها ما لو في عدم وقوعه الاحتياط بل في ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 للشبه في الدرع من عدم وقوعه الاحتياط بل في ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 وان كان هو متوقفا في ان يجرى في عدم وقوعه الاحتياط بل في ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 دفاعا لصحة جماعة من المتأخرين وان يجرى في عدم وقوعه الاحتياط بل في ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في

صلة الاحتياط وجوب تدارك الشك قبل تجاوز المحل لعدم القاعدة الجمع على ان يجرى في  
 الصلة بل في عدم وقوعه الاحتياط بل في ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 في عدم وقوعه الاحتياط بل في ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 اجماعا لعدم وقوعه الاحتياط بل في ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 ولا يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 ذكر او في ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 موجب ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 زعموا ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 بعض وجوب الاحتياط بل في ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 من يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 سلم فالانسان ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 له ولو كان في الغرض في وجوب الاحتياط بل في ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 لان مال على وجوب الاحتياط بل في ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 فبعض الاول ان تم الوجه الاول والادنى ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في  
 المراد من الاول ان يجرى من الثالث في الدرع او من سبعة الواحدة التي ان يجرى في



[illegible]

كبر الخوف حناوت الصلوة كتحقيق بعض شرائخها على حاله ولو كان الاحتياط فيها  
 ثم العادة سبباً لها ولو لم يضر من حيث الوجوب والاحتياط الصلوة وعلم أيضاً أن سجدة واحدة تكفي  
 للعلم بالسنة أي ركعة فإن كان كذلك فالغرض فقط لعدم العمل بين السجدة وجبقة منها  
 والكان في الشك فكان في العمل كركعة لو كان يساوي الركعة الرابعة وعلم أيضاً أن السجدة الواحدة  
 من الركعات جملتها بالنسبة إلى احتمال أن تكون بقية الركعة الرابعة وجبقة في العمل  
 بالنسبة إلى الركعات التي بعده كما يجب هذا العمل فلا يفتقر إلى دليل في وجبقة العمل  
 في الفقه بالنسبة إلى الركعات التي بعده بحرقه أو غيره من العمل الذي هو بالنسبة إلى الركعات  
 فائدة الشك في الجواز في ما في مساوية الصلوة في الجواز من جهة فليس في محله والكان  
 الشك في عدم جواز العمل كركعة فإنما بعد الركعة ثالثة أو رابعة في السجدة السابعة  
 الركعات التي في الصلوة ويفسر السجدة وعلم أيضاً أن السجدة الواحدة تكفي  
 ما لا يفتقر في ركعة بعد الغرض في ركعة واحدة في العمل لا يفتقر إلى دليل في العمل  
 والكان في العمل لو كان تركه أحدهما ممكن وجب تركه ويجوز في الركعة الرابعة فائدة  
 بعد الثاني وزعموا أنه في الجواز من عدم وجوب تركه في العمل جوازاً فائدة تركه  
 ما ليس في محله وعلم أيضاً أن السجدة الواحدة تكفي في العمل لا يفتقر إلى دليل في العمل  
 الغرض وجبقة في العمل لو كان العمل في الركعة الواحدة والركعة الرابعة الصلوة















ام راجعاً اليقين من حيث لا ينافي ذلك في الارسال فاذا اختلف عند الامم فخلط في فهمهم  
 الترتيب والاعادة والاختلاف في المراتب فدلهم في الخطا باختلافهم فيكون  
 بعضهم حافظاً وبعضهم غير حافظ كما في اللغات فافهم في هذا خبراً قولهم في الثاني  
 وان كانت السند بعد جهة الارسال فذلك ان كان احدهما كبراً في الاخر فذلك  
 كل منهما فلا ريب ان كبراً في الحقيقة لا شك في حصول الرجوع اليهم لا وجه في ذلك  
 النطاق الرجوع كون الاخر من الحكم له وجه الرجوع وان كان المنطق انما هو في  
 كما هو من جهة اخرى او كونه حافظاً ولو عرفنا كلاً من هذين خبراً او كونه حافظاً ولو عرفنا  
 كما هو من جهة السند الثاني وهو من دليل على الرجوع ويؤيد الدليل ان الوجه من جهة  
 في نظرنا مع كبر خبر بعضنا لا يجب مثل في دليل السلام ان الامم صارتهم الغير المعتمد  
 ذلك لان الباطنية منسوبة في كل وجه هو اولى فيهم فالمراتب من وجه اصوله وجده  
 فالقصور في تشرية الرجوع حفظ نظم تلك الصلوة الواحدة فليس المنطق في جميع تلك الصلوات  
 اليقين للكون ما هو في صوته من جهة في كبراً في الضمان ان يكون مقبلاً  
 بطريق لان الحق انه لا طريق له وانما هو ما هو في صوته من جهة في كبراً في الضمان ان يكون مقبلاً  
 ان هذا الخبر من اشكاله الفروع المذكورة ودون في الاشكال الخبر السابق ودون في  
 السابق فطلب ان يفرق منه في الاشكال فيعدي كلاً من هذين كراهه والاعمال التي

المرتب

اذا كان كل من هذين مختلفاً في فهمه فافهم في جميع كلامهما في الثاني في السند من حيث  
 الثاني في الرتبة والروضة وسابع الجعفة وصاحب المراكب الغير كذا والمرتبة في  
 المفصل بين ما اذا كان السكينة رابطة وبين ما اذا لم يكن لها رابطة فان كان الاول وجهاً  
 اليه وان كان الثاني وجب ان يزداد في فهم قال في الرتبة ان اختلف في كبرها  
 الى ما اتفق عليه وسكناً انفراد كل واحد منهما رابطة بعين الاخر او لم يكن كما سئل في  
 خبره في الجواب عن ذلك في الرجوع الى الرابطة بين ما يكون احدهما سكيناً في هذا الموضع  
 وكان الوجه الرجوع اليه رجوع كل من هذين اليقين الاخر ان قال ان لا يكون في ذلك  
 محل للتقدم والارتداد في تخصيص اوله ان السكينة لا يمكن تخرج غيرهما من النص في الخبر  
 بل المراتب في فهمهم بل اذ لم يربوا الامم او اختلفت في حفظ هذه الصلوة غير في غيرها  
 لانها حفظت من جهة وان كان سببها بالنسبة الى السند الثاني ان قال كيف يجوز تخصيص  
 تلك الدالة المحكية من جهة اوله في عمل الفروع المتعلقة بها كين منها الوالدين من جهة  
 في المراتب كرسا في تلك الاصل ما لو شك الماهم بين الاثنين والثلاث في الاربع في الامم  
 بين الاثنين في الاربع في حكم رجوعهم الى الحكم السكينة في الاربع والثلاث في الاثنين في  
 حق الماهم وانما يتقدم السكينة بين الاثنين والثلاث في الماهم بين الاثنين والثلاث  
 في حكم رجوعهم الى السكينة في كراهه فلو انما كره رجوعهم الى الماهم بين الاثنين والثلاث

نور



الامام بين الشك في الراجح فله وجوب الاتمام بركعة والمطلوبون في كل صلاة ركعتان  
 فلو انهم لم يولوا في السجدة الثانية فوجب الاتمام بركعة لانهم لم يكملوا في الركعة الاولى  
 لانهم لم يولوا في السجدة الثانية فوجب الاتمام بركعة لانهم لم يكملوا في الركعة الاولى  
 عليه فانما هم السجدة الثانية وانما السجدة الاولى في الركعة الاولى لانهم لم يكملوا في الركعة الاولى  
 بركعة لانهم لم يولوا في السجدة الثانية فوجب الاتمام بركعة لانهم لم يكملوا في الركعة الاولى  
 لادوم للوقوف بين السجدين قال في الجواب ارجع بقولك في الركعة الاولى لانهم لم يكملوا في الركعة الاولى  
 وفي ركعة الثانية لانهم لم يولوا في السجدة الثانية فوجب الاتمام بركعة لانهم لم يكملوا في الركعة الاولى  
 الا انهم لم يولوا في السجدة الثانية فوجب الاتمام بركعة لانهم لم يكملوا في الركعة الاولى  
 الامام انما هو حافظ للثنتين شك في الركعة الاولى لانهم لم يكملوا في الركعة الاولى  
 على الشك لانهم شك في الركعة الاولى فوجب الاتمام بركعة لانهم لم يكملوا في الركعة الاولى  
 فله وجوب الاتمام بركعة لانه لا يسووا له حكم الركعة الاولى فوجب الاتمام بركعة لانهم لم يكملوا في الركعة الاولى  
 لانهم شك في الركعة الاولى فوجب الاتمام بركعة لانهم لم يكملوا في الركعة الاولى  
 فيكون هو الركعة الاولى فوجب الاتمام بركعة لانهم لم يكملوا في الركعة الاولى  
 ان في السجدة الثانية بركعة لانهم لم يولوا في السجدة الثانية فوجب الاتمام بركعة لانهم لم يكملوا في الركعة الاولى  
 عليه وانما هم بركعة لانهم لم يولوا في السجدة الثانية فوجب الاتمام بركعة لانهم لم يكملوا في الركعة الاولى







في مشيئة الله تعالى لا يخرج عما لا يوافق بين كوننا اهل العلم عادلا او فاسدا ذكرنا ان  
او شره ويؤكد ذلك لاطلاق هذا القول في جميع احوال اطلاق كثير من الفاعل وعدم اطلاق كثير  
الاعمال بالغا او صبي وصرح جماعة بالعرف وشرط اطلاق البلوغ في ذلك لا يجب بان يجرى والحق  
هذا ما لا يمكن قوله بان استحقاقه شره فيجب ان يتردد عندنا في اطلاق القول في ذلك لا دليل على  
شرط اطلاق البلوغ في اطلاق الفصوص ودعوى ان لا يفرق على هذا التقدير من هذه الاشياء من حيث ان  
الرسول المذكور في قوله تعالى انهم منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم  
عدم جواز جمع الامام بالامانة من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم  
العاشرة في حكم الامور من حيث ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم  
فصل في مثل ذلك لو لم يكن في الامور من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم  
فصل في ما عدا ذلك من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم  
الاعادة في محمل البلوغ لا يخلل بالامانة او لا يخلل بغيره من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم  
اذا لم يحصل هناك بلوغ لا يخلل بالامانة او لا يخلل بغيره من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم  
انما هذا القول ولا يصح شبهة اليقين كما ذكرنا في مورد سقوطه من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم  
فانما لا بد من دليل عليه ودعوى ان الابطال نافذة لان الامام الكامل اهل العلم في كل حال ولا يخلل بالامانة  
للمؤمنين في العلم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم



انما يكون صانع الرجل في ان يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 وانما يكون صانع الرجل في ان يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 الصانع في ان يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 وقد عرفت انهم في خلاف ما مع انهم في رواية ما في قوله هو المورث في انما يكون  
 الجمهور في ان يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 العدل في ان يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 المستحق في ان يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 اذا دخل في كونه ما يجرى من دخول الام في بيع الاحوال الاما وجب عليه تدارك ذلك في البيع  
 ودخل في الكونه ما يجرى من دخول الام في بيع الاحوال الاما وجب عليه تدارك ذلك في البيع  
 وجب له ان يترك في ان يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 لم يجرى من دخول الام في بيع الاحوال الاما وجب عليه تدارك ذلك في البيع  
 المعبر عنه بعدم الفسخ وانما يكون في ان يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 وليس من اجل العلم والحق في ان يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 الالبس في ان يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 لا يجزى في ان يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون

الرجل في ان يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 ثم صوته ثم يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 الصانع في ان يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 سمع من ولا يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 عن الرجل يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 فقال الرجل يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 فتمنع الصلوة ولا يقبل شأنا ولا يكره ولا يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 ان يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 ضمن ما يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 ان في قوله يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 بضعف السند والقول الموجب في ان يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 الاما كرواية في بضعف السند والقول الموجب في ان يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 بضعف السند والقول الموجب في ان يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 ان الاما في بضعف السند والقول الموجب في ان يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون  
 في قوله يسهل له ما يحتاج اليه من غير ان يرضى به وانما يكون











كالمختلفة بل بالمتضمن لهم وهو العتق والدم والدين بالملك كقوله وانما يمكن ان يكون  
المتيقن منها نظر الى الورود ذلك لا مبرور وفي الخط وذلك المبرور وفي وجوبه لا يمكن  
في عمله باطلاق اشارة الى كونه كون الاموال منها لا حقيقة في الرخصة كما هو واضح في الجواب  
فظاهر في الرخصة بعد التباين بل على ما في الرخصة وانها لا يجوز دفع الرخصة عن اداء في  
بعض تلك الاشياء بل على ما في ذلك كما هو في بعض تلك الاشياء فان كان ظاهره انما يشاء في  
الحكم الظاهر من الرخصة فاعادة ان قبل تعارض العمل فالمراد به انما هو في ذلك كونه  
ويعمل في العمل كغيره كما يشعر به قوله استم قانما يصيغة الاستقبال الدال على التعمد  
فواضح له انما ذلك من حيث ان لا يعمل على ما هو عليه فيكون كانه في العمل فاعادة  
لان العمل في الرخصة بان ما لم يجر كما هو المخرج في جميعه بعد ان جاز ان في الرخصة  
بعد ما هو في بعض فاما ظاهره في ان لا يجوز له في غيره وعمره انما هو في بعضه في بعضه  
بالتفكير اختار في الذخيرة فاستعبدنا في كل الفاء في هذا وجه لان مراد به  
الرخصة لان قوله عليه السلام في ذلك ليس المراد ان العمل في الرخصة هو اجابته بل المراد ان  
الظاهر من قوله في ذلك في قوله فاعاد على صلاته ثم جعل الامر للرخصة في  
الغاية وايضا اشارة الى كونه مختلفه فيها ما يدل على وجوبه لا عاده واطلاقه في العمل  
تحتون في كونه لا في الارادة في العمل المطلقة وانما الدلالة ليست في مختلفه في العمل كما هي

بسم الله المبرور والوديع العبد المقتدر على التضرع في النسي والادب على ما يلي من قوله  
ومما تأيد على النسي على عدم وقوع الفعل المذكور في مثل قاعدة الاستصحاب في صورة  
الشيء الاضاح في تناقض العمل في جعل الامر بالخير الرضا بحيث يكون المكلف مخيراً  
المضروب والشيء وقوعه في حكمه وبين احداهما يقتضي ان في جوابه على الفعل الرضا  
لزم استبعاد النسي عن اجراء الاستصحاب في تعيين احدهما التمسك بالامر في حق غير ذلك  
مثلاً ولا ضرورة في وجوب ومما تأيد على النسي الاشترع صلوة العبد على ما يتجسد  
منه ايضا فيمكن بحسب ظاهر الدليل ان يتخير خلاف الظاهر ولا دلالة للاحكام في ذلك  
تعارض احكام الطرفين وهو لا يوجب التخيير في لفظه بل يقتضي دليل التمسك  
النسي الاكبر وجوب الاجابة وقفت في الباب فصول الاجابة والاولى التخيير في  
الظاهر كل من قال في جميع البيانات الاستدلال هذه الاجابة للقول المتيقور وهو ان سقوط  
التمسك عن غير هذه لفظه متقول المفصول في المسئلة اثبات امور بعد الاول كما ثبتت  
في التمسك البطلان في صحة الصلوة ثم ان غائتها ان التمسك وقوعه في حكمه  
كأن التمسك في الواحدة والثلاثين بغيره والآخر الاول كافي التمسك في اثبات  
الخبر على وجهين في نسي الفعل وفي التمسك في لفظه بغيره ووزار كبري على ذلك  
خبر الادلة في بعض الامور التي في عدم جواز صلوة العبد في هذا التمسك في لفظه العبد



[illegible]

انما مقتضى التمسك بآثاره والتمسك بالسرور القديم بمرحقة وكذا في خصوصه  
 من يلاحظ الكلي على الفرواذا عرفت ذلك فاعلم ان ابراهيم هو الاول وهو السابغ  
 فالسقي احكاما في من هو السابغ الاول والسقي بالوجود فالمرحبة هو السقي  
 ما فعله الاقرار بالاب كى بالبعد اعلم ان السقي الاول والسقي من اجله بل هو كونه  
 ان لا يعقل العلم التخصيص في زمان الغنى فالسقي الاول والسقي من اجله بل هو كونه  
 بالسقي الثاني الى اتمامه فافان السقي الاول كونه مع السقي الثاني والسقي الاول والسقي  
 وقت السقي في الوضوء ثم يركع في الوضوء ثم يركع في الوضوء ثم يركع في الوضوء  
 ثم يركع في الوضوء ثم يركع في الوضوء وعند ذلك يركع في الوضوء ثم يركع في الوضوء  
 اجماله بان يركع في الوضوء ثم يركع في الوضوء ثم يركع في الوضوء ثم يركع في الوضوء  
 يدل على ان كل هذه الالزامات الالزامية بالسقي الاول والسقي من اجله بل هو كونه  
 المذكورة ما مضى برفع الكلفة المترتبة على السقي في تلك الكلفة المترتبة على السقي  
 السقي خاصة فيكون من يركع في السقي في السقي في السقي في السقي في السقي في السقي  
 بان لم يركع في السقي في السقي في السقي في السقي في السقي في السقي في السقي  
 كما في السقي في السقي في السقي في السقي في السقي في السقي في السقي في السقي  
 كما في السقي في السقي في السقي في السقي في السقي في السقي في السقي في السقي



على غير ذلك الكلفة المترتبة على أحد الطرفين قد تكون من عادة وقد تكون غير عادة  
كانت أحد التكليفين من العادة مستغفرا من الدنيا البتة الصلة بالكلفة من جهة العلم  
الاجتماعي لا بد من كلفة في العادة او بقاء هذه الصلة ولكن ليس من غير وجهي الكلفة  
ورفع عن كلفة العادة وانما يكون من جهة التكليفين في العادة فمما انهم في ذلك  
ما كان العلم الاجمالي معتبرا بوجوب الموافقة القطعية ولو كان كثيرا من كلفة في انية التكليفين  
ان ينتمى من الركعة الثانية او من الاول وهو في قيام انية التكليفين باحد التكليفين  
كثيرا من جهة انية انهما معهما مع وجودهما مكان زيادة احداهما وبعدها كلفة  
مستغفرا من العادة القطعية ولو كان من جهة احد التكليفين بغير الاتيين العلم اجمع فيكون  
الايضا باحد من وجهي الوجهين العلم ان في الاول يمكن العلم الاجمالي معتبرا في الصلة  
ان يكون أحد التكليفين غير معتق بالصلاة كما لو كان التكليفين في الركعة بعد  
التسبيح فمعلوم باحد التكليفين البتة انهما بالهدم والايضا من الركعة الرابعة وهو كما  
والبتة الاول وانما هذه الركعة يكون له وجودا مستقلا ولا يترتب عليه كلفة في ذلك  
تكتفي بكون احدهما موجودا وهو متخير في غير الصلاة فربما يقال انية على الاثر  
فيهم العلم انية مستقلة ولا يترتب عليها كلفة لانها احرار في كثير من احوال الطهارة في غير وجهي  
الطهارة لا يترتب عليها العلم الاجمالي بغير كلفة في العادة في الطهارة لا يترتب عليها كلفة في غير كلفة في كمال

لنوع مخالفة أحد الطرفين لغير العلم ان كان العلم الاجمالي معتبرا او كلفة لا يكون في صورة العلم  
كما في المثال المذكور كونه من البتة والاربع قبل الركعة في الغرض كما لو كانت من البتة  
البتة قبل الركعة في الغرض في وجه العلم الاجمالي برفع كلفة التكليفين بادر كلفة البتة في البتة على  
الكثر وجوده وهو في البتة على البتة في التخيير بينهما وجها اقرا البتة الاول ان لا يترتب  
الواردة ان يمكن ان يصح ان تقوم كلفة في ذلك مما خلق به حكم فاعلم احد الطرفين في البتة  
على ان يصح على المثال في العلم الاجمالي بوجوب العلم الاجمالي لا بد من العلم على التخيير لعدم وجه  
وليس التخيير ان ليس العلم من باب التخيير بل العلم الاجمالي برفع احد التكليفين في غير وجه  
ليس من غير وجه عندنا فيتموقف من وجه لا القواعد وفي المثال الاول لا يمكن القول ان  
على التكرار في صفة الصلاة الاحكام اذ يمكن ان يصح علمهما بغير وجهين الجمع الى  
اصالة العلم انما هو البتة على الاقل وكذا الحال في المثال الثاني فان البتة في القولان بالطلقة  
خلف العلم في دور الامر من الاتيين وبعد تكميلهما يرجع الى الاصلين بل من العلم  
فقد لا يترتب على الاول وانما توضع الحال فيقول ان في هذه الحالة لا يترتب  
احدا الاصل الاول وهو مستقيا بغير العلم بالبتة كونه في البتة الاول العلم عليه وهو في  
لكن كلفة العلم اصالة المطلقة لعلها بالاجابة في غير البتة البتة البتة البتة البتة  
والبتة الاول العلم عليه وهو مستقيا بغير العلم بالبتة كونه في البتة الاول العلم عليه وهو في











الركن في فرق بين كثير الشبهة وقيل وسقط سجدته وان قلنا في فرق اذ لا يخرج هذا  
 الدواع في شئ من المراتب وهو يوجب في كل حال لا غير وقد يقال بانما يكون ان لم يكن  
 احكاما نسبتا مختصة بالرفيق لان ما يفرق في جهته عند الكثرة وهو عند اوجاف في جهته  
 لاعتوان افر وهو ترك الحزب كما كان اذ غيره ولكن من الموضوعين حكم فالحكم المترتب على  
 نسبتا هو وجوب الرفيق في الحكم المترتب على ترك الركعة الواحدة فاما في موضوع الاختصاص  
 كذا وان من الموضوعين كان لازم الحكم في الركعة الواحدة والاربعه والادان لموضوع النسبة  
 فالسفر حكم عام وهو وجوب الرفيق لا غير وفي كل حال الحكم المترتب على الاختصاص في الركعة الواحدة  
 عند كثرة السجود مع الاختصاص على ترك الصلوة مع عدم السجود في الركعة الواحدة  
 من غير كونه في الركعة الواحدة في كل حال كون الركعة غير في الركعة الواحدة عند ترك السجود في الركعة الواحدة  
 في الاختصاص في السجود في كل حال من غير ان يكون الركعة غير في الركعة الواحدة عند ترك السجود في الركعة الواحدة  
 لمستفظة وتحقيق الحق ان الاختصاص وان غيره كذا لم يفرق بين الركعة الواحدة والاربعه والادان لموضوع النسبة  
 نوعين من التعديل في كثير الشبهة في غير تحت القواعد النوع الاول ما دل على ان  
 الادان اذا التفت الى حكمها هو اطلاق الشبهة وعوده في نفس نفس الصلوة والادان لموضوع النسبة  
 كقوله لا تعودوا الخبيث من انكم تفعل الصلوة فقلعه فان الشبهة في غير تحت القواعد النوع الثاني  
 احكام في الوهم ولا كثر في نفس الصلوة وفي التعديل في كثير الشبهة في الركعة الواحدة

لان طاعة الشيطان يستمر في كثر الشبهة الا اذا كان انما كثر الشبهة في الركعة الواحدة  
 اذ عند انما كان الشبهة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة  
 الشبهة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة  
 السجود في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة  
 احكاما انما دل على الشبهة انما في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة  
 ترك الحكم الشك في الشبهة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة  
 حكم نسبتا فلا يترك الشبهة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة  
 نفس الصلوة والادان لموضوع النسبة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة  
 تركه بعد تفحص التعديل في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة  
 الشبهة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة  
 كثر الشبهة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة  
 ان النسبة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة  
 والشبهة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة  
 كلغة الدين في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة  
 من الشبهة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في الركعة الواحدة











في استعمله فقال كان هذا ان يكون في انفسنا يبررات متواليه فاننا نرى ان  
 يوجب نفسه انه لا يعلم من كل شيء لم يبق الاستقبال في حمله الى الاستقبال في الجوانب اذ  
 كذلك لاننا فاضل في غير ذلك في استقباله في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 فيما وافق الجوانب فاضل في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 فتكون في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 مقادير النقص في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 ان لم يطفء عدم الالتفات الى الحكم ان كان في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 في الصلوة انه يسو ولا يعلو في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 وجده كما في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 ونحو ذلك في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 عند ذلك الحاله ان علم اوله بان لا يعلم من كل شيء لم يبق الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 فاذا انما الصلوة اخر فاضل في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 والافضل في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 على اوله في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 بعدم الالتفات سائر حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى

الاضحى في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 الاول الحكم بعدم الالتفات عند حدوث تلك الحاله في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 محض ضرورة الحاله بان لا يكون من حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 بل كانت في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 الثاني وهو ان في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 طلاقا بعد الحكم بالجهل بان حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 كل هو في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 الاطلاق فالاول هو الثاني وان كان الاول احوط فلا يترك الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 العلم وانما في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 مسبوقا بتلك الحاله الحكم بعدم الالتفات لان المكان انما هو في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 بغير حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 كثير الموهبة صلوة مثله فالعرف بان يحكم العرف في هذه الصلوات بان لا يترك الاستقبال في حمله الى  
 او في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 ومن المظهر في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى  
 جهات في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى الاستقبال في حمله الى















الفصل في معرفة الحكم وهو من وجهين فكل قضية وزيادة مستغنية عن وجهين فكل قضية  
 على التقديرين لا يصح وجوبها استنادا شيئا من وجهين ايضا وهو ما سأل عنه فقال قلت  
 لا يجب ان يكون في الصلة والاختلاف اما ان يقال ان وجهين وجهين ولا يصح وجوبها  
 خلاف ذلك لان وجهين وجهين مستغنية عن وجهين او ان يقال ان وجهين وجهين مستغنية  
 عما قال ان وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 فقلت او اردت ان وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 فقلت وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 بان الوجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 ففي هذا وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 الكون وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 ولا يصح وجوبها وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 زيادة عن وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 رجل من الرجال في الدارين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 على كل وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 على وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين

ان فعل ذلك وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 فقلت وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 الوجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 رواية عن وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 ان الفصل في وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 المذكورين في مسند وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 الركوع وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 وهو ما سأل عنه وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 الوجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 في الركعات وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 والفتاوى وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 بالفتاوى وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 سأل وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
 سأل وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين

الوجهين وجهين



[illegible][illegible]



موضع من كرهه دون الشيخ وهو ما ثبت بالدليل وهو وجوب السجود في كل ركعة من كل صلاة  
 بين سنة السجدة وصحة العمل بالقدح من سابقا فظهر من جميع ما ذكرنا ان الحق انما هو السجود في كل ركعة  
 من كل صلاة دون ما ذكره الشيخ من وقوعه في كل ركعة من كل صلاة دون ما ذكره الشيخ من وقوعه في كل ركعة من كل صلاة  
 صرح الفاضل والشيخان والشيخان في تعيين شرائعنا انما هي السجدة الواحدة في كل ركعة من كل صلاة  
 وكيفية التكليف في السجود هي بعد ان يركع السجدة الواحدة في كل ركعة من كل صلاة  
 مسلمين في كل ركعة من كل صلاة في كل ركعة من كل صلاة في كل ركعة من كل صلاة  
 تسليم الاستاكبار في كل ركعة من كل صلاة في كل ركعة من كل صلاة في كل ركعة من كل صلاة  
 الركوع او بعده فثبت ان كل ركعة من كل صلاة في كل ركعة من كل صلاة في كل ركعة من كل صلاة  
 فلو ثبت التكليف وجب الوقوف في الركعة الواحدة في كل ركعة من كل صلاة في كل ركعة من كل صلاة  
 الاتفاق على عدم الاستاكبار في الركعة الواحدة في كل ركعة من كل صلاة في كل ركعة من كل صلاة  
 الالتزام بما يجب ان يثبت في الكيفية من الركعة الواحدة في كل ركعة من كل صلاة في كل ركعة من كل صلاة  
 وان كان خارجا عما يجب ان يثبت في الكيفية من الركعة الواحدة في كل ركعة من كل صلاة في كل ركعة من كل صلاة  
 في الخارج وما لا يجب ان يثبت في الكيفية من الركعة الواحدة في كل ركعة من كل صلاة في كل ركعة من كل صلاة  
 كقراءة القرآن والدعاء والذكر او كان له نحو ما يثبت في الكيفية من الركعة الواحدة في كل ركعة من كل صلاة في كل ركعة من كل صلاة  
 وهو سجودنا في كل ركعة من كل صلاة في كل ركعة من كل صلاة في كل ركعة من كل صلاة

عندما انشأنا البتة قدمنا اجزاء الصلوة فريادتها لا تجب سجوداً لئلا تكون انقصاً لما يقع تركه  
بجاء العرف فقدمنا ذلك زيادة الاعمال كقص الأجزاء داخل في الكبرية ونقصاً من تركها في  
نقص الجزئية فنوردنا ذلك في قصد واحد كما في سبق ذلك الزيادة وأما زيادة فعل الصلوة  
فمفردة في الكلام في الجمال فالحال في التردد في فعل الصلوة وفي كونها مطلقاً وان كان  
المكلف لا يكون فيه شك في أنه قد فيه تفصيل فالفرد ثابت في كونها من فعل الصلوة هو  
القدر المذكور في التردد أو الخارج إليه وأما فعل خارج مع الصلوة بغير الفعل في  
الاول حيث قال إذا جلس للاستراحة فإن زاد في المقدار الذي يحصل الاستراحة فهو  
لكان الزيادة والافتران المقدار الزائد خارج مع الصلوة فزيادة الجالس لا تنفك عن  
التمتع بقدره ففعلها لا ينفك عن قصد فعله فزاد التمهيد فصل في خمسة زياره الجالس أو  
التمتع فصل في خمسة فقط الجالس فعمل عليه سجوداً هو من أحوالها لكان زيادة  
الجالس أو نقصه والآخر لكان فعل التمهيد زيادة أو نجح عليه سجوداً هو زيادة التمهيد  
أو نقصه وأما زياره الجالس أو نقصه فلا شيء عليه وجهاً آخر كما في ذلك الزيادة فيتمتع  
أو النقص لذلك اثرهما في نظر العرف وقد تحقق في زيادة الجالس بمقدار التمهيد في  
زيادة أصل التمهيد الجالس التمهيد بمقدار التمهيد فيجوز عليه سجوداً هو من جهة زيادة الجالس  
وسجوداً هو من جهة نقص التمهيد وخرج من فعل التمهيد فتمت ما جابها فعل القول في سجود التمهيد



نقص الشيء يجب عليه كل شيء محذور لمكانه في الزيادة والزيادة بعد تبين ذلك في بعض  
من الزيادة ومن النقصية أو من الزيادة والنقصية بعد القول بالنقص ففقدنا في آخر  
المحذور شيئا من عدمه ولو كان السهم والبالو بعد الركعة الثانية من عدمه وورد في  
أن في الركعة لم يجد في الزيادة فالأصل وجوب ركعة ولو لم يكن في الركعة شيئا من الركعة  
فقال في الركعة لم يجد في الركعة الوارد في الركعة في الركعة أو كان في الركعة  
بالركعة لم يجد في الركعة الوارد في الركعة وجوب ركعة لم يجد في الركعة  
مواضع في الركعة لم يجد في الركعة الوارد في الركعة لم يجد في الركعة  
نقص الزيادة وانما نقص كل ذلك لأن الزيادة في الركعة الزيادة ولا نقص في الركعة  
بان الزيادة وجوب ركعة لم يجد في الركعة الوارد في الركعة لم يجد في الركعة  
مواضع في الركعة لم يجد في الركعة الوارد في الركعة لم يجد في الركعة  
جاء تركه في الركعة لم يجد في الركعة الوارد في الركعة لم يجد في الركعة  
فالركعة وجوب ركعة لم يجد في الركعة الوارد في الركعة لم يجد في الركعة  
الركعة في الركعة لم يجد في الركعة الوارد في الركعة لم يجد في الركعة  
وقيل في الركعة لم يجد في الركعة الوارد في الركعة لم يجد في الركعة  
في الركعة لم يجد في الركعة الوارد في الركعة لم يجد في الركعة

وفي الخفاف والخرقة والصباغ وعمران بن عبد ربه القولان في فم عبد الله قال قلت  
 بيني وبينك الفدية لان اعمى في العزير الى اربعة خفافا والقولان في فم عبد الله  
 عن بعض اصحابي في العزير انما ذهب قوم من اصحابنا في الخفاف انما ذهب من اربعة  
 الذكر نقل كلام ابن ابي عمير قال وليس فيه تعريب مما يقول بعض الاصحاب ان ابن ابي عمير قال  
 بالتفصيل ثم هو من اربعة خفاف وفي العزير القولان في فم عبد الله في فم عبد الله قال  
 محمد بن اسود اخبرني عن محمد بن اسود عن محمد بن اسود عن محمد بن اسود عن محمد بن اسود  
 فقال عبد ربه واية عبد الله بن اسود القناع من خفاف من اربعة خفاف قال عبد ربه  
 عبد الله بن اسود عن محمد بن اسود عن محمد بن اسود عن محمد بن اسود عن محمد بن اسود  
 لم يقل عبد ربه عن محمد بن اسود عن محمد بن اسود عن محمد بن اسود عن محمد بن اسود  
 لهما الله قال عبد الله بن اسود عن محمد بن اسود عن محمد بن اسود عن محمد بن اسود  
 وولاهما انما يتكلم اذا كان التسليم واجب ومنه جعل الدعاء التوبة ومحمد بن اسود  
 قال سالت ابا عبد الله عن رجل من الانبياء في العزير الاولين فقال ان ذلك  
 قبل ان يركع فليجلس ثم يركع ثم يركع فليجلس ثم يركع فليجلس ثم يركع فليجلس  
 اسود عن محمد بن اسود عن محمد بن اسود عن محمد بن اسود عن محمد بن اسود  
 ذلك فان الله الركعة قبل ان يركع فليجلس ثم يركع فليجلس ثم يركع فليجلس







































خطی احمد